م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2025/552

قضايا الاقتصاد العالمي – التكنولوجيا، المعادن النادرة، النفط، أمريكا

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 552,

Global economic issues – technology, rare metals, oil, America

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 16 تشرين الثاني، July 16 October

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

"The content of this report does not reflect the views of the Economic Advisor website, and the website does not bear any legal responsibility for any decisions made based on the information published in it. It does not constitute an offer or encouragement to buy or sell any financial assets, despite the website's confidence in its management."

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2025/552
قضايا الاقتصاد العالمي – التكنولوجيا، المعادن النادرة، النفط، أمريكا
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
الأحد 16 تشرين الثاني، July 16 October

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية.

ربما تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول.

ملاحظة :يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف:

M E A K Weekly Economic Report No. 552,
Global economic issues – technology, rare metals, oil, America
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

Download link for the report in PDF format:

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2025/552

قضايا الاقتصاد العالمي – التكنولوجيا، المعادن النادرة، النفط، أمريكا

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 552,

Global economic issues – technology, rare metals, oil, America

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 16 تشرين الثاني، July 16 October

ملخص محتويات التقريرContents

1 - اعتراف صادم.. مخترع الإنترنت نادم! 7

على مسرح "براتل" قرب جامعة هارفارد، وجّه السير تيم بيرنرز لي، مخترع الشبكة العنكبوتية العالمية، انتقادات لاذعة لحالة الإنترنت اليوم، قائلاً إن المستخدمين باتوا يُعاملون كـ"منتجات قابلة للاستهلاك" في عالم رقمي ينهش بياناتهم.

2 - كل هاتف ساحة معركة.. كيف زرعت "إسرائيل" أدوات تجسس في جيوبنا؟ 9

"هل لديكم هواتف محمولة؟ أنتم تحملون قطعةً من إسرائيل بين أيديكم". هكذا صرّح رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، في الـ16 من أيلول/سبتمبر الماضي، أمام وفد أميركي برئاسة وزير الخارجية، ماركو روبيو.

3 - المعادن النادرة في أستراليا تقع بين الأمن الاقتصادي والأسواق الحرة 12

تُمهّد أستراليا الطريق لترسيخ مكانتها كمورّد بديل للصين في العناصر الأرضية النادرة، وهي مجموعة من المعادن الأساسية التي لا غنى عنها في الصناعات التحويلية عالية التقنية،

4 - العالم يواجه «أزمة نفط صامتة» والملاذ الآمن يرتفع 19

في خطوة لافتة تعكس تزايد القلق على استقرار أسواق الطاقة العالمية، أطلقت الوكالة الدولية للطاقة (IEA) دعوة حاسمة لزيادة الاستثمار في قطاع النفط والغاز، محذرة من أن الفشل في ذلك سيؤدي إلى نقص حاد في الإمدادات وتقلبات كارثية في الأسعار على المدى الطويل.

5 - مجموعة بنك أوف أمريكا عدم وجود الاقتصاد الأوروبي في وضع جيد 21

لا يزال اقتصاد منطقة اليورو تحت الضغط وفقاً لمحللي مجموعة بنك أوف أمريكا، الذين حذروا من أن التحركات الأخيرة في العملة وأسعار الفائدة أدت فعلياً إلى تشديد الظروف المالية، مما أضعف آفاق النمو والتضخم.

6 - لغز السكان يهدد أكبر اقتصادات العالم.. هل نواجه أزمة غير مسبوقة؟ . 22

تواجه أكبر 10 اقتصادات في العالم معضلة ديموغرافية نتيجة انخفاض معدلات الخصوبة إلى ما دون عتبة الإحلال البالغة 2.1 طفل لكل امرأة، مما ينذر بتقلص القوى العاملة، وشيخوخة السكان، وتزايد الضغوط الاقتصادية.

7 - Sustainable trade

Sustainable global trade must ensure mutually beneficial outcomes for trading partners while maintaining a balance across economic, social, and environmental priorities.

8 - التجارة المستدامة 30

بينما تسعى الدول جاهدة للتوفيق بين أهداف تغير المناخ وكفاءة التجارة، أصبح اعتماد مبادئ الاستدامة أكثر أهمية من أي وقت مضى، كما تم التعبير عنه في خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 والتصنيفات التحليلية مثل مؤشر التجارة المستدامة Hinrich-IMD، الذي نطلق نسخة 2025 منه في 14 أكتوبر.

9 - الولايات المتحدة تكشف عن التصميم الأوّلي لعملة معدنية فئة دولار تحمل وجه ترامب 34

أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية، يوم الجمعة 3 أكتوبر/تشرين الأول 2025، عن مسودة تصميم لعملة معدنية فئة دولار واحد تُظهر صورة الرئيس دونالد ترامب، ضمن التحضيرات للاحتفال بمرور 250 عاماً على إعلان الاستقلال الأمريكي عام 2026.

10 - إستر دوفلو تحصد نوبل للاقتصاد بتغيير قواعد مكافحة الفقر 37

هي أصغر من حصد جائزة نوبل للاقتصاد وثاني امرأة تكتب التاريخ. أحدثت إسهاماتها تأثيراً عميقاً في اقتصاديات التنمية من خلال إدخال التحليل التجريبي الدقيق والأساليب التجريبية في دراسة مكافحة الفقر وتصميم السياسات.

11 - تحول مالي عالمي في العملات الرقمية... باحث يكشف عن 3 ملاذات آمنة للاستثمار! 41

في ظلّ الاضطرابات السياسية والاقتصادية المتصاعدة حول العالم، وما تشهده الأسواق من تقلّبات حادّة وتراجع في ثقة المستثمرين بالأنظمة المالية التقليدية، برزت من جديد مسألة الاستثمارات الآمنة كأولوية قصوى للأفراد والمؤسسات على حدّ سواء.

12 - الذهب ع الاختفاء.. أرقام خطيرة تكشف مستقبل المعدن النفيس 44

مع تجاوز سعر الأونصة حاجز 3,800 دولار، وسط تقلبات اقتصادية وتصاعد التوترات الجيوسياسية، باتت الأسئلة حول محدودية الذهب أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

13 - البرلمان الإيراني يوافق على إزالة أصفار من العملة المحلية 46

نالت إيران موافقة البرلمان على إجراء إصلاح نقدي شامل بإزالة 4 أصفار من عملتها المحلية خلال السنوات القليلة المقبلة لتيسير المعاملات بعد تسجيل تضخم لسنوات.

14 - الصين تضع خطة اقتصادية جديدة قد تعيد رسم موازين القوة 47

تتجه الأنظار صوب بكين مع اجتماعات الحزب الشيوعي الصيني والتي سترسم ملامح السنوات الخمس المقبلة. تأتي الاجتماعات في أجواء مشحونة بالتوترات التجارية مع واشنطن، وفي ظل تحديات داخلية متراكمة،

15 - كيف ساهمت الإدارة الاقتصادية الرشيدة في تشكيل بصمة هواوي الاستثمارية العالمية المباشرة 50

منذ بداياتها المتواضعة كشركة مصنعة لمفاتيح الهواتف، نمت هواوي لتصبح مورداً عالمياً مهماً لجميع أنواع تقنيات المعلومات والاتصالات والبنية التحتية ذات الصلة، وتشتهر بكونها رائدة عالمية في شبكات ومعدات اتصالات الجيل الخامس. كما تشارك الشركة بكثافة في الحوسبة السحابية، حيث تنتج أشباه الموصلات الخاصة بها،

16 - لماذا تفرض الولايات المتحدة رسوما جمركية أعلى على بقية دول العالم؟ 52

تُمثل السياسة التجارية لإدارة ترامب، وخاصةً استخدامها للرسوم الجمركية، تحولاً كبيراً عن إجماع ما بعد الحرب العالمية الثانية على تعزيز التجارة الحرة. وقد نبعت

هذه السياسة من مزيج من الاعتبارات الاقتصادية والجيوسياسية والسياسية المحلية.

17 - ترامب والدولار الأمريكي والسياسة التجارية الأمريكية 54

لم يسبق أن بلغ الفارق بين الناتج المحلي الإجمالي العالمي (GDP) المُقدّر بالدولار الاسمي والناتج المحلي الإجمالي العالمي المُقدّر بتعادل القوة الشرائية (PPP) هذا الحد. ففي عام 2023، بلغ الناتج المحلي الإجمالي العالمي (GDP) المُقدّر بتعادل القوة الشرائية 184 تريليون دولار أمريكي،

18 - أغنياء الكريبتو يعيدون البيتكوين إلى وول ستريت عن طريق أكبر مدير للأصول بالعالم 58

بدأ كبار حاملي البيتكوين بتحويل ثرواتهم الرقمية من عالم البلوك تشين إلى النظام المالي التقليدي عبر أدوات استثمار جديدة ظهرت مؤخراً في وول ستريت.

19 - "فزغلياد": مخاوف من أزمة مصرفية أميركية تهدد الاقتصاد العالمي 61

كشفت صحيفة فزغلياد الروسية في تقرير مطوّل عن مؤشرات متصاعدة لأزمة مالية جديدة قد تمتد آثارها إلى النظام الاقتصادي العالمي، على غرار ما حدث في عام 2008.

20 - بولندا... بلد يبعث من رماد التاريخ! 64

بولندا هي مسقط رأس عقول ساهمت في تغيير العالم عبر التاريخ، يذكر منهم عالم الفلك والرياضيات، نيكولاس كوبرنيكوس، وعالمة الفيزياء، ماري سكوودوفسكا كوري. بلد ولد من رماد التاريخ ليبني مجدا مع بداية الألفية الثالثة. شعبها مسالم وديع، قناص للفرص، مجتهد ذو همة عالية.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2025/552
قضايا الاقتصاد العالمي – التكنولوجيا، المعادن النادرة، النفط، أمريكا
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
M E A K Weekly Economic Report No. 552,
Global economic issues – technology, rare metals, oil, America
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry
الأحد 16 تشرين الثاني، July 16 October

1 - اعتراف صادم.. مخترع الإنترنت نادم!

هاجم "اقتصاد الانتباه" ودعا إلى إنشاء محافظ رقمية لتخزين بيانات العملاء

الرياض - العربيةBusiness ، نشر في 02 :أكتوبر ,2025: 03:10

على مسرح "براتل" قرب جامعة هارفارد، وجّه السير تيم بيرنرز لي، مخترع الشبكة العنكبوتية العالمية، انتقادات لاذعة لحالة الإنترنت اليوم، قائلاً إن المستخدمين باتوا يُعاملون كـ"منتجات قابلة للاستهلاك" في عالم رقمي ينهش بياناتهم.

ابتكر بيرنرز لي "الويب" عام 1989 أثناء عمله في المنظمة الأوروبية للأبحاث النووية "سيرن"، وخلال سنوات قليلة تحوّل ابتكاره إلى شعار الثورة الاقتصادية العالمية الثالثة. ودعا خلال الحدث إلى استعادة السيطرة الفردية على البيانات الشخصية، مجدداً دعمه لمبدأ "حيادية الإنترنت"، وذلك خلال فعالية نظمتها مكتبة جامعة هارفارد بالتعاون مع قسم العلوم ومتجر الكتب التابع لها، للترويج لمذكراته الجديدة بعنوان: "هذا من أجل الجميع: القصة غير المكتملة للويب."

"محفظة رقمية شخصية".. حلم إعادة السلطة للمستخدم

في دعوة للعودة إلى تجربة ويب أكثر لامركزية، طرح بيرنرز لي فكرة "المحفظة الرقمية الشخصية"، وهي مساحة موحدة لتخزين بيانات المستخدم، تتيح له التحكم الكامل في توقيت وكيفية مشاركة معلوماته مع التطبيقات المختلفة.

وقد أطلق بالفعل نسخة أولية من هذه الفكرة عبر تطبيق تحت اسم"Solid" ، بالتعاون مع شركة "Inrupt" العام الماضي.

قرر لي بعد إعلان ابتكاره طرحه مجانياً على المستخدمين حول العالم. وكتب في مقال بصحيفة الغارديان: "لكي تحتوي شبكة الويب على كل شيء، كان على الجميع أن يكونوا قادرين على استخدامها، وأن يرغبوا في ذلك. كان هذا يتطلب الكثير بالفعل. لم يكن بإمكاني أيضاً أن أطلب منهم الدفع مقابل كل بحث أو تحميل يقومون به. لذا، لكي تنجح، يجب أن تكون مجانية."

ولم تسلم خدمات التخزين السحابية مثل "Dropbox" و "iCloud"و "Google Cloud"من انتقادات بيرنرز لي، مشيراً إلى أنها غير متوافقة فيما بينها، ما يعيق تجربة المستخدم. لكنه ركّز بشكل أكبر على ما وصفه بـ"التحول الخطير" من اقتصاد النية إلى اقتصاد الانتباه، حيث تُستغل انتباه المستخدمين لتحقيق أرباح إعلانية.

وقال: "الويب يختطف من اقتصاد النية إلى اقتصاد الانتباه... المستخدم أصبح سلعة تستهلك من قبل المعلنين"، في إشارة واضحة إلى خوارزميات الإدمان التي تستخدمها منصات مثل "فيسبوك" و"غوغل" و"إنستغرام."

وأضاف: "حين تصمم خوارزمية تسبب الإدمان، فأنت تعلم تماماً ما تفعله"، داعياً المنصات إلى جعل المستخدمين أكثر "إنتاجية" بدلاً من إثارة غضبهم.

من فارس الإنترنت إلى مدافع شرس عن حياديته

منذ تسعينيات القرن الماضي، تحوّل بيرنرز لي إلى أحد أبرز المدافعين عن الإنترنت المفتوح، وأسس لاحقاً معهد البيانات المفتوحة ومؤسسة الويب العالمية، التي تسعى لإعادة الإنترنت إلى مبادئه الأولى: الوصول المحايد للجميع، وهو ما عبّر عنه بشعاره الشهير عام 2012: "هذا من أجل الجميع."

وقد نال بيرنرز لي تكريمات عالمية، أبرزها من الملكة إليزابيث الثانية التي منحته لقب "فارس" عام 2004، ثم وسام الاستحقاق، إلى جانب جائزة تورينغ عام 2016، والتي تعد بمثابة "نوبل الحوسبة."

ذكريات من الأيام الأولى للويب

وخلال حديثه، استعاد بيرنرز لي لحظات تأسيس الويب، كاشفاً أن أول خادم ويب كان يحمل ورقة لاصقة كتب عليها: "هذه الآلة خادم.. لا تطفئها!"، كما أنه هو من ابتكر رموز الأخطاء الشهيرة، وعلى رأسها "404 - الصفحة غير موجودة."

https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2025/10/02/%D9%85%D8%AE%D8%AA%D8%B1%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B1%D9%86%D8%AA-%D9%86%D8%A7%D8%AF%D9%85-%D8%B7%D8%B1%D8%AD%D8%AA%D9%87-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%AD%D9%88-%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D8%AF%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%89-%D8%B3%D9%84%D8%B9%D8%A9-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D9%87%D9%84%D9%83

2 - كل هاتف ساحة معركة.. كيف زرعت "إسرائيل" أدوات تجسس في جيوبنا؟

تاريخ النشر : الخميس - 2025-10-02 | 03:06 pm

جو 24:

"هل لديكم هواتف محمولة؟ أنتم تحملون قطعةً من إسرائيل بين أيديكم". هكذا صرّح رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، في الـ16 من أيلول/سبتمبر الماضي، أمام وفد أميركي برئاسة وزير الخارجية، ماركو روبيو. لم تكن الجملة مجرد مزحة، بل رسالةً سياسيةً مفادها أنّ "إسرائيل" لا تبيع الأسلحة فحسب، فتقنياتها موجودة في كل شيء، ومن يتحالف معها يستفد من خبراتها: "إسرائيل" في كل الهواتف.. إنّها في جيبك وفي يدك، وفي حياتك اليومية.

في تسعينيات القرن الماضي، حين كان الكوكب يتعرّف على الإنترنت، ظهرت شركة إسرائيلية صغيرة اسمها "ميرابيلس(Mirabilis) "، وقدّمت إلى العالم برنامج "ICQ" الشهير. كل أبناء ذلك الجيل يذكرون تطبيق الدردشة هذا، الذي يُعدُّ والد برامج الدردشة الحديثة. وكان التطبيق الإشارة الأولى إلى أن "تل أبيب" ستتحوّل إلى لاعب رئيسي في الثورة الرقمية المقبلة.

منذ تلك اللحظة، بدأت الشركات الإسرائيلية تغزو الأسواق. بخطوات متسارعة، دخلت عالم البرمجيات الأمنية، التقنيات، تحليل البيانات، ثم لاحقاً الكاميرات

والشرائح. "إسرائيل" تروّج لنفسها في العالم على أنها "أمّة الستارت أب"، وأنها "الدولة" الوحيدة في الشرق الأوسط التي تمتلك "سيلكون فالي" خاصاً بها.

"إسرائيل" خلف كل صورة

التركيز الإسرائيلي على تقنيات وتكنولوجيا مرتبطة بتحسين الصورة والكاميرات وشرائح الذاكرة وتقنيات التعرّف إلى الوجوه سببه حاجتها الأمنية إليها. وعندما يطرح أصحاب الشركات الإسرائيلية، الذين خدم أغلبهم في وحدة 8200 التابعة للاستخبارات العسكرية (وحدة متخصصة بالتجسس التقني)، منتجاً ما، فهذا يعني أن الجهات الأمنية لم تعد بحاجة إليه، ويمكن تحويله إلى الاستخدام المدني.

منذ أن استحوذت شركة "أبل" على شركة "LinX Imaging" عام 2015، صار من المعتاد أن نجد "إسرائيل" خلف كل صورة يلتقطها حَمَلة هذا الهاتف. هذه الشركة طوّرت تقنيات الكاميرات متعددة العدسات، التي حسّنت التصوير في الإضاءة المنخفضة وأدخلت العمق إلى الصور. بعدها، جاءت "Corephotonics" بقدرات التكبير البصري التي تبنّتها "سامسونغ" و"أوبو". كما وفّرت "PrimeSense" لهواتف "أبل" الأساس لتقنية "Face ID" عبر مستشعرات العمق. التقنية التي تمنحك شعوراً بـ"الأمان" كلما تمكنت من فتح هاتفك بوجهك، هي وليدة عمل إينون براخا وأفياد مايزل، اللذين باعا تقنية التعرّف إلى الوجوه لجهاز "Kinect" لـ"مايكروسوفت"، قبل أن تستحوذ عليها "أبل" في 2013، ليتحوّل الوجه إلى كلمة مرور رقمية.

بالتأكيد، ليست الهواتف كاميرات فحسب، بل ذاكرة ومعالجات. "أنوبيت" الإسرائيلية طوّرت متحكمات ذاكرة حسّنت أداء التخزين، فاستحوذت عليها "أبل" ودمجتها في "آيفون". حتى "إنتل"، العملاق الأميركي، تعتمد على مراكزها الموجودة في "إسرائيل" لتطوير بعض تقنيات المودم والاتصال، بما فيها شرائح الجيل الخامس.

"ويز" و"فايبر" و"موفيت": الغزو البرمجي

بعيداً عن الهاتف، صنعت شركات إسرائيلية تطبيقات مزروعة في أغلب الهواتف. قائمة هذه التطبيقات طويلة، منها"Waze" ، الذي غيّر مفهوم الملاحة قبل أن تشتريه "غوغل"، "Viber"، الذي حمل رسائل الملايين قبل أن تستحوذ عليه "راكوتن"، "Moovit"، الذي استخدمه ملايين الركاب للتخطيط لرحلاتهم، و "FaceTune"الذي

غزا هواتف جيل "السيلفي". كلها بدأت كمشاريع إسرائيلية، وأُدمجت لاحقاً في شركات عالمية.

حتى "فيسبوك" اعتمدت على شركة "Onavo" الإسرائيلية، من أجل مراقبة استهلاك البيانات. بمعنى آخر، كل مرة تفتح تطبيقاً شهيراً، هناك احتمال كبير أن جزءاً منه صُمِّم في "تل أبيب."

التكنولوجيا في خدمة السياسة

مراكز الأبحاث لا تتوقف عن تسويق "إسرائيل" بوصفها "أمّة الستارت أب". التقارير تشير إلى أن قطاع التكنولوجيا الفائقة (هاي تك) يساهم بأكثر من 15% من الناتج المحلي، ويشكّل شرياناً حيوياً للاقتصاد الإسرائيلي. الشركات الناشئة تُباع بمليارات الدولارات لشركات أميركية ويابانية، وهذا يُترجم إلى نفوذ سياسي يفسّر جملة نتنياهو؛ هو لا يتحدث عن تقنية فقط، بل عن تحالف استراتيجي. كلما اشترت "أبل" أو "غوغل" شركةً من "تل أبيب"، ترسّخ ارتباط وادي السيليكون الأميركي بـ"إسرائيل."

لكن الوجه الآخر الأكثر قتامةً للتكنولوجيا الإسرائيلية هو برامج التجسس. "NSO"أطلقت برنامج "بيغاسوس"، فجعلت أي هاتف ساحةً مفتوحةً للتجسس؛ من مراقبة الرسائل، الصور، المكالمات، وإلى موقع حامل الهاتف، كل شيء تحت المراقبة. تحقيقات دولية أثبتت أن "بيغاسوس" استُخدم ضد رؤساء دول وصحافيين ومعارضين سياسيين.

"Candiru"أيضاً، ببرمجيتها"DevilsTongue" ، اخترقت أجهزة "ويندوز" و"ماك" و"آيفون."

"Paragon Solutions"قدّمت أداةً تتجاوز تشفير "سيغنال" و"تلغرام". أما "Cellebrite"، فقدّمت أدوات استخراج بيانات الهواتف للشرطة وأجهزة الاستخبارات، استخدمت في قضايا جنائية وأحياناً ضد ناشطين سياسيين، أشهرها عندما طلبت "الأف بي آي" من شركة"Cellebrite" ، فتح هاتف مجرم بعد أن رفضت شركة "أبل" فعل ذلك.

فضيحة "IronSource" و"سامسونغ"

في عام 2024، انفجرت فضيحة جديدة: هواتف "سامسونغ" في الشرق الأوسط جاءت محمّلةً بتطبيق "AppCloud/Aura" من شركة "IronSource" الإسرائيلية. التطبيق جمع بيانات شخصية، من الموقع الجغرافي إلى عناوين "IP". حتى لو جرّبت حذفه، فإنّه يعود ويثبّت نفسه بعد الحذف. لم يكن برنامج تجسس بالمعنى التقليدي، لكنه مثال صارخ على كيف يمكن لشركة إسرائيلية أن تدخل إلى جيوب الملايين عبر شراكة تجارية مع عملاق عالمي، والمسألة لا تنفصل عن الاستراتيجية الإسرائيلية الكبرى. "تل أبيب" تنظر إلى السيطرة على الفضاء السيبراني على أنها جزء من بقائها. من هنا، نفهم أن الهواتف الذكية ليست مجرد سوق، بل ميدان حرب غير مرئية.

المفارقة أن التقنية نفسها يمكن أن تكون سلاحاً أو درعاً. الكود البرمجي الذي يحمي بياناتك يمكن أن يُستخدم لاختراقها. الذكاء الاصطناعي الذي يكشف التطبيقات الخبيثة قد يُستخدم لتطوير تطبيقات تجسس أكثر ذكاءً. هذه المعضلة تجعل كل هاتف ساحة معركة.

الدرس واضح: "إسرائيل" زرعت نفسها في الهواتف منذ التسعينيات، وها هي اليوم تحصد نفوذاً غير مسبوق. إنها في كل صورة تلتقطها، وفي كل رسالة ترسلها. ما يعرفه الكثيرون أن هذه ليست قصة تقنية فقط، بل سياسية وأمنية بامتياز. نتنياهو لم يبالغ حين قال إن "قطعةً من إسرائيل" في هاتفك. هو يعرف أنه يمكن لهذه القطعة أن تكون عيناً خفيةً تراقبك، بقدر ما هي عدسة تلتقط صورك.

المعادلة واضحة: التكنولوجيا الإسرائيلية فتحت الباب واسعاً للتجسس والسيطرة، ونحن أكثر من عرفنا ذلك بشكل واضح في العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان.

)الميادين(، https://jo24.net/article/545330

3 - المعادن النادرة في أستراليا تقع بين الأمن الاقتصادي والأسواق الحرة

أصبحت المعادن الأرضية النادرة في أستراليا مثالاً يُحتذى به في مدى قدرة اقتصادات السوق الليبرالية على تطبيق الأمن الاقتصادي والسياسات الصناعية بنجاح في ظل نظامنا العالمي الجيواقتصادي الجديد. وقد اتخذت كانبرا خطوات للحد من الاعتماد

العالمي على احتكار الصين شبه الكامل لهذه المعادن وغيرها من المعادن الأساسية. ولكن لكي تُكلّل هذه الجهود بالنجاح، سيتعين على صانعي السياسات إعادة صياغة مفهوم النظم البيئية التجارية القائمة على السوق بالكامل.

ناويز ماكدونا، 24يونيو 2025

حوّلت بكين هيمنتها على المعادن الأساسية، المبنية على مزيج هائل من المزايا الاقتصادية الكبيرة ورؤية ثاقبة للسياسات الصناعية، إلى أداة رئيسية للرد على الضغوط الاستراتيجية من واشنطن. رداً على ذلك، طوّرت الحكومات الغربية سياساتٍ مُكثّفة لضمان أمن الإمدادات، بدءاً من الاكتفاء الذاتي وصولاً إلى دعم العلاقات الودية. لا تزال العقبات أمام كسر احتكار بكين للمعادن الأساسية كبيرة، ولكن مع تنامي الحاجة الجيوسياسية، تلوح في الأفق فرصٌ سانحة.

تُمهّد أستراليا الطريق لترسيخ مكانتها كمورّد بديل للصين في العناصر الأرضية النادرة، وهي مجموعة من المعادن الأساسية التي لا غنى عنها في الصناعات التحويلية عالية التقنية، حيث تُسيطر بكين بشدّة. ويكمن مفتاح نجاح كانبرا في الانتقال الفعال من قوة تعدين عالمية إلى قوة في قطاع التعدين والتكرير، وهو ما رُسم لأول مرة في "استراتيجية أستراليا للمعادن الأساسية" التي أصدرتها الحكومة الفيدرالية عام 2019. ويُشير التقرير إلى إدراك أستراليا لدور جديد للدولة في تشكيل السوق في القطاعات الاستراتيجية التي لا تكفي فيها مزايا السوق لمنافسة الإمدادات المدعومة من الدولة.

معضلة حرجة: الرؤية الاستراتيجية للصين

تُمثل الصين 60% من إنتاج تعدين العناصر الأرضية النادرة عالمياً، وما يقرب من 90% من عمليات المعالجة. ونظراً لمستوى هيمنة المعالجة، فإن حتى توازن إنتاج تعدين العناصر الأرضية النادرة غير المعالجة غير الصينية يعتمد على الصين كمشتري لتغذية النظام البيئي الضخم في مجرى النهر في البلاد. وهذا يعني أن الصين تمتلك كلاً من قوة الاحتكار (على إمدادات الخام غير الصينية) وقوة الاحتكار (على الإنتاج المُعالج). تُعد العناصر الأرضية النادرة ضرورية لسلاسل توريد التكنولوجيا كمدخلات لسلع قطاع

الدفاع، والإلكترونيات الاستهلاكية المتقدمة، بالإضافة إلى مكونات أساسية للمغناطيس الدائم الذي يُغذي الكهرباء العالمية. تسيطر الصين على نسبة مذهلة تبلغ 90% من الإنتاج العالمي لمغناطيسات النيوديميوم والحديد والبورون (NdFeB) القياسية وعالية التشغيل في درجات الحرارة. أما نسبة 10% المتبقية من إمدادات المغناطيس خارج الصين فتعتمد اعتماداً كبيراً على الصين كمدخلات للمواد الخام.

نظراً لأن العناصر الأرضية النادرة بعيدة كل البعد عن الندرة الجيولوجية، فإن عملية المعالجة المعقدة والتقنية للغاية، والملوثة للبيئة، والمعدنية لمرحلة المعالجة هي العائق الرئيسي أمام تنويع الإمدادات. يمكن أن تمر العناصر الأرضية النادرة بما يصل إلى 1000 مرحلة كيميائية، بدءاً من الخام وصولاً إلى المعدن النهائي. إن التشغيل طويل الأمد للشركات الصينية المملوكة للدولة أو المدعومة منها، وتركيز الصين على جهود البحث والتطوير في مجال المعالجة، يعني أن الشركات الصينية تمتلك حقوق ملكية فكرية رائدة عالمياً وأسراراً تجارية أساسية لمعالجة العناصر الأرضية النادرة بتكلفة معقولة.

من التحديات الأخرى التي تواجه منافسي بكين الغربيين، الذين يعتمدون تقليدياً على السوق، استخدام الصين لموارد الدولة لبناء منظومة الصناعة بأكملها والتحكم فيها استراتيجياً، بدءاً من سلسلة قيمة التعدين والمعالجة في مجال العناصر الأرضية النادرة، وصولاً إلى تصنيع المغناطيسات والمركبات الكهربائية وتقنيات الاستهلاك. وقد منح هذا بكين ورقة رابحة للضغط الجيواقتصادي. كما تُجادل الشركات غير الصينية بأن بكين تستخدم نفوذها الاحتكاري لتثبيط دخول منافسين أجانب جدد.

الاستجابة لاستراتيجية الصين بشأن العناصر الأرضية النادرة

الولايات المتحدة

اتخذت الولايات المتحدة العديد من الإجراءات لبناء شراكات دولية، مع السعي في الوقت نفسه إلى توسيع الإنتاج المحلي من العناصر الأرضية النادرة لتنويع مصادر العرض. في عام 2022، قادت إدارة بايدن تطوير شراكة الأمن المعدني(MSP) ، التي تضم 14 دولة (بما في ذلك أستراليا) تعمل على تحقيق هدف "تسريع تطوير سلاسل توريد متنوعة للمعادن الحيوية بالتعاون مع قطاع الصناعة والحكومات الأخرى". وتشمل

التدابير الأخرى التي اتخذتها إدارة بايدن التمويل المحلي للمعادن الحيوية من خلال قانون خفض التضخم، والتعاون الثنائي مثل اتفاقية أستراليا والولايات المتحدة للمناخ والمعادن الحيوية والتحول إلى الطاقة النظيفة. ومؤخراً، وقّعت إدارة ترامب أمراً تنفيذياً لتعزيز الإنتاج المحلي للمعادن، واتفاقية الموارد الأمريكية الأوكرانية التي تمنح الولايات المتحدة وصولاً تفضيلياً إلى المعادن الحيوية الأوكرانية.

الاتحاد الأوروبي

نُشرت استراتيجية الأمن الاقتصادي للاتحاد الأوروبي في عام 2023، وهي تسعى إلى تحقيق التماسك في استجابات الاتحاد الأوروبي لبيئة اقتصادية عالمية أكثر عدائية من خلال توجيه استجابة مشتركة للاتحاد الأوروبي للقضايا المتعلقة بمرونة سلاسل التوريد والبنية التحتية الحيوية. وتشكل هيمنة الصين على المعادن الحيوية جوهر هذه الاستراتيجية. وبناءً على ذلك، يضع قانون المواد الخام الحيوية للاتحاد الأوروبي لعام 2024 معايير لتقليل مخاطر إمدادات المعادن في الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2030. ويتضمن القانون أهدافاً دنيا لاستخراج ومعالجة المعادن المعاد تدويرها والاستهلاك السنوي للمواد الخام الاستراتيجية من دولة ثالثة واحدة في الاتحاد الأوروبي. وتنطوي سياسات الاتحاد الأوروبي هذه على فرص لصادرات المعادن الأسترالية، بينما تهدف مذكرة التفاهم بين أستراليا والاتحاد الأوروبي لعام 2024 بشأن المعادن الحيوية والاستراتيجية المستدامة إلى تسهيل الروابط بين الشركات، وضمان معايير بيئية واجتماعية وحوكمة عالية، وتعزيز المنافسة العادلة.

أستراليا

في حين أن كانبرا لم تُصِغ بعدُ نموذجاً واضحاً لسياسة الأمن الاقتصادي، إلا أن الحكومة الفيدرالية تتخذ خطواتٍ واضحة في هذا الاتجاه. في عام ٢٠٢٤، أعلنت حكومة حزب العمال عن سياسة صناعية جديدة رئيسية - قانون "مستقبل صنع في أستراليا" - مُعلنةً بذلك حقبةً جديدةً من السياسة الاقتصادية التي تقودها الدولة لاقتصادٍ ليبراليٍّ للغاية ومدفوعٍ بآليات السوق. وقد حددت الحكومة المعادنَ الحيوية كقطاعٍ يُمكن لأستراليا من خلاله البناء على المزايا النسبية الحالية في استغلال الموارد من خلال الانتقال إلى معالجة المعادن. من الأهمية بمكان أن تُوظِّف استراتيجية كانبرا للعناصر

الأرضية النادرة (REE) بشكلٍ كامل السياسات الجيواقتصادية للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الهادفة إلى الحد من مخاطر إمدادات العناصر الأرضية النادرة العالمية. يُمثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة معاً ٢٦٪ من الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة العالمية، مما يُتيح أسواقاً كبيرةً للمُستخدِم النهائي للعناصر الأرضية النادرة المُعالَجة.

فرصة أستراليا: الجيولوجيا والجغرافيا السياسية

أثبتت أستراليا خبرتها في قطاع الموارد، بالإضافة إلى الموارد الجيولوجية اللازمة لتصبح قوة عالمية في مجال العناصر الأرضية النادرة. ووفقاً لهيئة علوم الأرض الأسترالية، أظهرت البلاد موارد مجدية اقتصادياً من العناصر الأرضية النادرة، بلغت 5700 كيلو طن في عام 2022، مع تقديرات بـ"إمكانات عالية" لزيادة هذه الموارد، مقارنةً بالإنتاج العالمي الذي بلغ 350 كيلو طن في عام 2023. في الوقت نفسه، أنتجت أستراليا 16 كيلو طن من العناصر الأرضية النادرة غير المكررة في عام 2022، ويُشحن معظمها إلى الصين للمعالجة. تهدف استراتيجية أستراليا الحالية للمعادن الحيوية، كما هو موضح في تقرير الحكومة "استراتيجية المعادن الحيوية 2023-2030"، إلى "بناء قدرة سيادية في معالجة المعادن الحيوية" والعمل مع "شركاء دوليين ذوي توجهات متشابهة". وقد دعمت كانبيرا هذه الأهداف بمبادرات سياسية رئيسية، تتراوح بين حزم تمويل الديون، والاستثمار في الأسهم، والإعفاءات الضريبية، وتحسين فحص مراجعة الاستثمار الأجنبي.

افتتحت شركة ليناس الأسترالية أول منشأة لمعالجة العناصر الأرضية النادرة في أستراليا في نوفمبر 2024 في منشأتها بكالغورلي غرب أستراليا. ومع ذلك، تقتصر هذه المنشأة على المعالجة الجزئية، حيث تُنتج خليطاً من كربونات العناصر الأرضية النادرة، والتي ستنقلها ليناس إلى منشأتها الماليزية لمزيد من المعالجة لإنتاج أكسيد العناصر الأرضية النادرة. تُعدّ أكاسيد العناصر الأرضية النادرة مدخلاتٍ في مرحلة الإنتاج المتوسطة، جاهزة للاستخدام في مختلف مراحل التصنيع المتقدمة. واجهت ليناس مؤخراً مخاطر سياسية وتنظيمية في ماليزيا هددت بإغلاق منشأتها، مما سلّط الضوء على هشاشة سلسلة التوريد غير المتكاملة لديها. لذا، يُعدّ إنشاء عمليات معالجة

متكاملة بالكامل من المناجم إلى الأكاسيد جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية أستراليا. وتُعدّ شركتان - إيلوكا ريسورسز وأرافورا راير إيرثز - أساسيتين في هذه الخطة.

التحديات الرئيسية

يقدم رواد تخفيف مخاطر العناصر الأرضية النادرة في أستراليا رؤى قيّمة حول التحديات الرئيسية في كسر سيطرة الصين على السوق. أولاً، حصلت كل شركة على تمويل رأسمالي كبير مدعوم من الدولة، وهو أمر بالغ الأهمية لقطاع العناصر الأرضية النادرة. ويرجع ذلك إلى تردد رأس المال الخاص في الاستثمار في مشاريع العناصر الأرضية النادرة بسبب الغموض الشديد في التسعير وارتفاع مخاطر التدخل الحكومي؛ وكلاهما يُصعّب التنبؤ بالعوائد المستقبلية أو ملف مخاطر الاستثمار. كما أن إعدادات المخاطر لدى البنوك التجارية الكبيرة تُضعف الرغبة في تحدي الاحتكار الصيني المدعوم من الدولة، مما يترك للشركات خيارات محدودة للحصول على رأس المال خارج الصين نفسها.

تُسلَّط الضوء على التحدي المتمثل في كسر احتكار العناصر الأرضية النادرة على مستوى الشركات من خلال مسارات السوق التي تتبعها إيلوكا وأرافورا. لنأخذ نهج أرافورا، الذي يسعى إلى تأمين 80% من إنتاجه السنوي من خلال عمليات شراء متعددة السنوات قبل بدء أعمال البناء الرئيسية. يُقلل هذا من مخاطر تقلب أسعار أكسيد النيوديميوم والبروميد، ويُضعف بشكل حاسم قدرة الصين الاحتكارية على التلاعب بالأسعار ضد الداخلين الجدد إلى السوق. من حيث المبدأ، يُعد هذا نهجاً ذكياً لإدارة المخاطر، إلا أنه من الناحية العملية يُثبت صعوبة تأمين مستوى الشراء المستهدف. لنأخذ في الاعتبار أن أرافورا أعلنت رسمياً في عام 2022 أنها تتوقع اتخاذ قرارات الاستثمار النهائية في أوائل عام 2023. ومع ذلك، لم يحدث هذا بحلول منتصف عام 2025، حيث بلغت اتفاقيات الشراء حتى الآن 66%.

فلماذا لا يبذل المستخدمون النهائيون لأكاسيد العناصر الأرضية النادرة جهوداً لتأمين إمدادات غير صينية تحميهم من مخاطر سلسلة التوريد الجيواقتصادية المتزايدة؟ هناك إجابتان على الأقل لهذا السؤال. أولاً، الشركات مستعدة لقبول مخاطر التوريد حتى تتمكن من الاستمرار في الحصول على أرخص سعر ممكن في السوق الفورية

- على الرغم من أن هذا السعر الفوري يُحدد بديناميكيات غامضة ومُخترقة سياسياً. ثانياً، معظم عملاء الشراء موجودون في الصين، وترتيبات ديون كل من أرافورا وإيلوكا تمنع الوصول إلى هؤلاء العملاء. كلتا الإجابتين تُنذران بمشاكل محتملة لاستراتيجية أرافورا.

تتفاقم تحديات تجنب رأس المال الصيني مع وجود مثالين أستراليين بديلين لم يحصلا على أي تمويل فيدرالي، وهما VHM Limited و Peak Rare Earths. بصفتها شركة خاصة، لا تواجه VHM أي شروط "دعم الأصدقاء" على قاعدة عملائها، وقد حصلت على شراء ملزم لـ 60% من الإنتاج السنوي من عميل واحد، وهو Shenghe Resources ، وهي شركة صينية مملوكة جزئياً للدولة. تستخدم VHM هذا كأساس لتشغيل مشروعها Victorian Goschen، حيث من المقرر أن يبدأ الإنتاج في عام 2025. في عام 2023، وقّعت Peak Rare Earths اتفاقية شراء لما يصل إلى 100% من مشروع Ngualla في تنزانيا، مرة أخرى مع Shenghe Resources ، مما وفر اليقين اللازم للحصول على رأس المال اللازم لبدء التشغيل. تُبرز هذه الأمثلة قوة السوق ومركزية رأس المال الصيني وطلب الشراء في سلسلة قيمة العناصر الأرضية النادرة.

خطوات في الاتجاه الصحيح، لكن تحديات تقليل المخاطر لا تزال قائمة

أصبحت السياسات الصناعية المصممة لتوجيه القرارات التجارية لرأس المال الخاص في اتجاهات استراتيجية مواتية، سائدة في الاقتصادات المتقدمة التي كانت تقودها السوق تقليدياً. ومع ذلك، لكي تنجح هذه الجهود، سيحتاج صانعو السياسات إلى وضع تصور للأنظمة البيئية التجارية ككل، بدلاً من سلاسل التوريد جزئياً. في نهاية المطاف، أصبح قطاع العناصر الأرضية النادرة دراسة حالة رئيسية لمدى قدرة اقتصادات السوق الليبرالية على تطبيق سياسة الأمن الاقتصادي بنجاح في نظامنا العالمي الجيواقتصادي الجديد.

ناويز ماكدونا، محاضر أول، جامعة إديث كوان

ينشر ناويس أبحاثاً أصلية حول قضايا الأعمال والتجارة الدولية، بما في ذلك كيفية تأثير التنظيم المحلي واتفاقيات التجارة الدولية والجغرافيا السياسية على بيئة الأعمال الدولية.

https://www.hinrichfoundation.com/research/wp/trade-and-geopolitics/australia-rare-earths-lie-between-economic-security-and-liberal-markets?utm_source=google&utm_source=adwords&utm_medium=performance-max&utm_medium=ppc&utm_campaign=wp-mcdonagh-australia-minerals-security-market&utm_campaign=PMax%20%7C%20Generic%20%7C%20Naoise%3A%20Australia%E2%80%99s%20rare%20earths&utm_content=20250916-static&utm_term=&hsa_acc=8724352572&hsa_cam=23050484076&hsa_grp=&hsa_ad=&hsa_src=&hsa_tgt=&hsa_kw=&hsa_mt=&hsa_net=adwords&hsa_ver=3&gad_source=1&gad_campaignid=23060594053&gclid=Cj0KCQjwgKjHBhChARIsAPJR3xeImgLRAbpgvDjy_PvxZfAEQAninZV7V2kTQkiIfUaVWL9piVfY3B4aAv5HEALw_wcB#wp-text_container

4 - العالم يواجه «أزمة نفط صامتة» والملاذ الآمن يرتفع

عماد الدين إبراهيم، الجمعة، 2025/10/10 4:13 م

في خطوة لافتة تعكس تزايد القلق على استقرار أسواق الطاقة العالمية، أطلقت الوكالة الدولية للطاقة (IEA) دعوة حاسمة لزيادة الاستثمار في قطاع النفط والغاز، محذرة من أن الفشل في ذلك سيؤدي إلى نقص حاد في الإمدادات وتقلبات كارثية في الأسعار على المدى الطويل.

تساؤلات حول العلاقة المتشابكة

هذا التحذير يأتي في الوقت الذي يتجه فيه المستثمرون نحو الذهب القياسي كملاذ آمن، ما يثير تساؤلات حول العلاقة المتشابكة بين المعدن النفيس ومستقبل الطاقة.

وأكدت الوكالة الدولية للطاقة، التي تضم كبار مستهلكي الطاقة في العالم، أن مستويات الاستثمار الحالية في التنقيب والإنتاج (Upstream) في قطاع النفط والغاز غير كافية لتعويض الانخفاض الطبيعي في إنتاج الحقول القديمة.

فجوة الاستثمار

أوضحت الوكالة أن الاستثمار العالمي في التنقيب والإنتاج وصل إلى حوالي 586 مليار

دولار في عام 2023، وهو أقل بكثير من الذروة المسجلة في عام 2014 (حوالي 780 مليار دولار عند تعديله وفقاً للتضخم). وتشير تقديراتها إلى أن القطاع يحتاج إلى ما لا يقل عن 640 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2030 لضمان استقرار الإمدادات وتلبية النمو المتوقع في الطلب بموجب سيناريو السياسات المعلنة.(Stated Policies Scenario)

وقال فاتح بيرول، المدير التنفيذي للوكالة: إن 90% من الاستثمارات السنوية في القطاع تخصص ببساطة لتعويض التراجع الطبيعي في الحقول القائمة، وليس لزيادة الإنتاج لتلبية نمو الطلب. وأضاف: «على الصناعة أن تركض أسرع بكثير لمجرد البقاء في مكانها.«

خطر الأمن الطاقي

حذرت الوكالة من أن استمرار هذا النقص في الاستثمار قد يؤدي إلى فقدان إنتاج عالمي يعادل إنتاج دول كبرى مثل البرازيل والنرويج مجتمعتين سنوياً، ما يجعل الإمدادات العالمية أكثر تركيزاً في عدد قليل من الدول، ويزيد من مخاطر أمن الطاقة العالمية والجيوسياسية.

تأثير ارتفاع الذهب على النفط والغاز

في خضم حالة عدم اليقين الجيوسياسي والاقتصادي، شهد الذهب القياسي ارتفاعاً ملحوظاً، وهو ما يرتبط بعلاقة وثيقة ورمزية مع أسواق النفط والغاز، حيث يعتبر الذهب الملاذ الآمن التقليدي للمستثمرين في أوقات الأزمات والتوترات الجيوسياسية أو عدم اليقين الاقتصادي. عندما ترتفع المخاوف، يهرب المستثمرون من الأصول الأكثر خطورة مثل الأسهم، ويتجهون نحو الذهب، ما يدفع سعره للارتفاع. وارتفاع الذهب بهذا المعنى يشير إلى أن التوترات العالمية (مثل الصراعات أو التضخم غير المنضبط) تتصاعد. هذه التوترات هي نفسها التي تهدد إمدادات النفط والغاز (عن طريق تعطيل الممرات الملاحية أو فرض العقوبات)، ما يخلق بيئة من ندرة العرض المتوقعة، وهو ما يميل إلى دعم أسعار

النفط والغاز أيضاً

كما يرتبط الذهب والنفط والغاز بعلاقة معقدة عبر الدولار الأمريكي (الذي تسعر به هذه السلع). ويعد النفط والغاز مكوناً أساسياً في تكلفة إنتاج ونقل جميع السلع تقريباً.

ارتفاع أسعارهما يغذي التضخم في الاقتصاد العالمي. وينظر إلى الذهب تقليدياً على أنه أفضل أداة للتحوط ضد التضخم. لذلك، فإن ارتفاع سعر الذهب القياسي هو انعكاس لتوقعات السوق بأن التضخم سيظل مرتفعاً، وهو ما يربط مباشرة باستمرار قوة أسعار النفط والغاز.

https://www.albayan.ae/economy/665300

5 - مجموعة بنك أوف أمريكا توضح سبب عدم وجود الاقتصاد الأوروبي في وضع جيد

Investing.com، المؤلف Sam Boughedda، تم النشر 11/10/2025, 10:31

© Reuters.

Investing.com - لا يزال اقتصاد منطقة اليورو تحت الضغط وفقاً لمحللي مجموعة بنك أوف أمريكا، الذين حذروا من أن التحركات الأخيرة في العملة وأسعار الفائدة أدت فعلياً إلى تشديد الظروف المالية، مما أضعف آفاق النمو والتضخم.

وفي مذكرة للعملاء هذا الأسبوع، قالت مجموعة بنك أوف أمريكا إن "تحركات سعر الصرف وأسعار الفائدة الحقيقية تمثل تشديداً خارجياً للظروف المالية يعادل ما بين رفع واحد واثنين لأسعار الفائدة منذ اجتماع يونيو، عندما بدأ البنك المركزي الأوروبي الحديث عن وجوده في وضع جيد."

وذكر البنك أن "هذا سيؤثر سلباً على التضخم على المدى المتوسط."

وقالت مجموعة بنك أوف أمريكا إنها "تواصل إيجاد أسباب تشير إلى أن اقتصاد منطقة اليورو ليس في وضع جيد،" مشيرة إلى ضعف النشاط الاقتصادي، وركود بيانات المسوحات، واستمرار تداعيات التحميل المسبق في النصف الأول من العام.

"النشاط ضعيف، والبيانات الناعمة تتحرك جانبياً، ولا تزال تداعيات التحميل المسبق من النصف الأول من عام 2025 منتظرة،" كتب المحللون.

وبينما جاء التضخم مفاجئاً بارتفاعه في سبتمبر، تتوقع مجموعة بنك أوف أمريكا أن هذه القوة "من المرجح أن تتراجع" وقالت إن السياسة النقدية لا تزال مقيدة.

"خطاب البنك المركزي الأوروبي لم يعد أحادي الجانب تماماً، لكنه لا يزال بعيداً عن التوازن الكافي لخفض الفائدة في ديسمبر،" لاحظ البنك. ومع ذلك، فإنه يرى أن خفض أسعار الفائدة أمر حتمي، مشيراً إلى أن "خفض البنك المركزي الأوروبي هو قصة 'متى' وليس 'إذا'."

كما شارك محللو البنك انطباعاتهم من الاجتماعات الأخيرة في روما، واصفين الخلفية الاقتصادية الكلية بأنها "فترة من الهدوء المحلي."

وأضافوا أن "العجز الأفضل من المتوقع لعام 2025 يعطي الأمل للخروج من EDP بحلول ربيع 2026،" في حين أن الإنفاق الدفاعي "في ارتفاع، ولكن بشكل تدريجي للغاية."

https://sa.investing.com/news/economy-news/article-3019287

6 - لغز السكان يهدد أكبر اقتصادات العالم.. هل نواجه أزمة غير مسبوقة؟

تقع الهند الدولة الأكثر سكاناً في العالم في فئة أقل من نسبة الإحلال السكاني - أرشيفية

فتح أبواب الهجرة وحوافز للإنجاب لمحاولة إنقاذ الاقتصاد

الرياض - العربيةBusiness ، نشر في 05 :أكتوبر ,2025: 08:46 ص

تواجه أكبر 10 اقتصادات في العالم معضلة ديموغرافية نتيجة انخفاض معدلات الخصوبة إلى ما دون عتبة الإحلال البالغة 2.1 طفل لكل امرأة، مما ينذر بتقلص القوى العاملة، وشيخوخة السكان، وتزايد الضغوط الاقتصادية.

تظهر بيانات شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة أن دولاً مختلفة، مثل الصين وألمانيا واليابان والولايات المتحدة والهند، تتجه نحو نفس المسار (دون مستوى الإحلال)، دون أي مؤشر على أي تراجع.

ولكن كيف يمكن للحكومات تخفيف الصدمة الاقتصادية في ظل تقلص القوى العاملة، التي تترك لدعم أعداد متزايدة من المتقاعدين، مما يثقل كاهل المعاشات

التقاعدية وأنظمة الرعاية الصحية وشبكات الأمان الاجتماعي؟ بحسب تقرير موسع لـ"Newsweek"، اطلعت عليه "العربية."Business

لماذا تنخفض معدلات المواليد؟

يشير الخبراء إلى مزيج من العوامل الاقتصادية والثقافية والسياسية. في البلدان ذات الدخل المرتفع والمتوسط، تؤجل النساء الزواج والإنجاب بينما يحاولن الموازنة بين حياتهن المهنية. كما أن ارتفاع تكاليف السكن، ونفقات رعاية الأطفال، وعدم اليقين بشأن الوظائف والرعاية الصحية، يثقل كاهل الأسر الشابة.

انخفض معدل الخصوبة في الولايات المتحدة إلى مستوى قياسي بلغ 1.59 في عام 2024، وهو أدنى مستوى له على الإطلاق في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة وتزايد نسبة النساء اللواتي يؤخرن الإنجاب.

في الوقت نفسه، تعيش الصين تحت وطأة سياسة الطفل الواحد، التي خففت إلى سياسة الطفلين في عام 2016، ثم إلى سياسة الأطفال الثلاثة في عام 2021، في مسعى متأخر لزيادة المواليد.

ولكن عقود من القيود دفعت معدلات الخصوبة إلى ما دون مستوى الإحلال بكثير، وعلى الرغم من الجهود اللاحقة لتخفيف الضوابط، استمر انخفاض المواليد. تبلغ بعض المقاطعات الآن عن معدل خصوبة أقل من 1.0، مما يثير مخاوف من أزمة ديموغرافية تتفاقم بسبب الشيخوخة السريعة وقلة الهجرة.

الهجرة كصمام أمان

ساعدت الهجرة في تخفيف وطأة الأزمة في أميركا الشمالية وأوروبا. لطالما اعتمدت الولايات المتحدة على الهجرة لتعويض شيخوخة السكان. وتستهدف كندا 395,000 مقيم دائم جديد هذا العام. فيما سهلت ألمانيا قواعد منح التأشيرات للعمالة الماهرة في مجالات الصحة والتكنولوجيا الحيوية.

في المقابل، تقبل اليابان والصين عدداً قليلاً نسبياً من العمال الأجانب، مما يتركهما مع عدد أقل من الموارد الديموغرافية، على الرغم من أن اليابان اعتمدت في السنوات الأخيرة سياسات أكثر ملاءمة للمهاجرين، وسجلت العام الماضي أعلى عدد على الإطلاق بلغ 3.77 مليون أجنبي، أي ما يقارب 3% من السكان.

دعم الأسر من خلال رعاية الأطفال والإجازة

تركت الأزمات الحكومات أمام خيارات محدودة، معظمها لجأت إلى جعل تربية الأطفال في متناول الجميع. في دول مثل فرنسا ودول الشمال الأوروبي، الرائدة في دعم رعاية الأطفال وإجازة الوالدين المدفوعة الأجر، تحافظ على معدلات خصوبة أعلى نسبياً من أقرانها.

بينما في الولايات المتحدة، أصدر الرئيس دونالد ترامب في فبراير أمراً تنفيذياً يهدف إلى خفض تكلفة عمليات الحقن المجهري، وطرح "مكافآت المواليد". ومع ذلك، يقول النقاد إن هذه الخطوات لا تكفي دون إصلاحات أوسع نطاقاً لرعاية الأطفال والرعاية الصحية.

صرحت كريستين رو-فينكباينر، الرئيسة التنفيذية لمنظمة "مومز رايزنج" للرعاية الاجتماعية، لشبكة "ABC": "لقد حظي هذا الرئيس بفرص لا حصر لها لدعم السياسات المجربة والمثبتة التي تحسّن من صحة الأسر واقتصادنا، لكن إداراته فشلت فشلاً ذريعاً في تحقيق ذلك."

معالجة انعدام الأمن الاقتصادي

يلقي انعدام الأمن الوظيفي للشباب بثقله في إيطاليا وإسبانيا، اللتين تعانيان من ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، مما يعيق تكوين الأسرة.

دفع ارتفاع معدلات البطالة المستمر بين الشباب دون سن 25 عاماً في الصين ما بعد الجائحة الحكومة إلى تغيير منهجيتها، والتقليل من التقارير الإحصائية. كما تعدّ الشكوك الاقتصادية، وتغير المواقف بين الأجيال، وثقافة العمل المعتادة (من التاسعة صباحاً إلى التاسعة مساءً، ستة أيام في الأسبوع) من العوامل الرادعة التي يستشهد بها كثيراً.

تقع الهند، الدولة الأكثر سكاناً في العالم، أيضاً في فئة أقل من نسبة الإحلال السكاني، حيث بلغ معدل الخصوبة 1.9 في يونيو، وفقاً لصندوق الأمم المتحدة للسكان. رغم أن الشباب لا يزالون يشكلون شريحة سكانية صغيرة، إلا أن الخبراء يحذرون من أن "نافذة الفرص" قد تضيق في العقود المقبلة.

صرحت بونام موتريجا، المديرة التنفيذية لمؤسسة السكان الهندية، لبي بي سي في مقابلة عام 2022: "لدينا القدرة على الاستفادة من إمكانات الشباب، لكننا بحاجة إلى الاستثمار في تعليم المراهقين وصحتهم الجنسية على الفور إذا أردنا جني ثمار ذلك."

https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2025/10/05/%D9%84%D8%BA%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D9%82%D9%84%D9%82-%D8%A7%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%AC%D9%85%D9%8A%D8%B9%D9%87%D8%A7-%D8%AF%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%84%D8%A7%D9%84

7 - Sustainable trade

Sustainable global trade must ensure mutually beneficial outcomes for trading partners while maintaining a balance across economic, social, and environmental priorities.

MOST RECENT

Sort by

Renewing a global consensus on climate change and trade efficiency

As nations strive to reconcile the objectives of climate change and trade efficiency, adopting principles of sustainability is more crucial than ever, as expressed in the United Nations 2030 Agenda for Sustainable Development and analytical rankings like the Hinrich-IMD Sustainable Trade Index, the 2025 edition of which we launch on 14 October.

Article; Tee Jia Hui 07 Oct 2025

Advancing sustainable trade through anticipatory policy design: Lessons for, and from, Southeast Asia

Global efforts to align trade with sustainability have coincided with strong economic growth and poverty alleviation, but also witnessed alarming environmental decline. The challenge for policymakers is to design policies that can deliver lasting change rather than temporary fixes. Effective mechanisms should lock in early gains, build coalitions, resist political reversals, and adapt to local contexts rather than copying foreign models.

Article

Benjamin Cashore, He Liuyang and Chunhua Ye 30 Sept 2025

The entangled relationship between global trade and modern slavery

Modern slavery encompasses a range of exploitative practices where individuals are coerced, deceived, or forced into labor under inhumane conditions. While trade has the potential to foster prosperity, its current structure often creates and sustains the conditions that allow modern slavery to flourish, affecting an estimated 50 million people worldwide.

Primer

Hinrich Foundation 22 Sept 2025

The indispensable role of trade in carbon pricing

The real-world success of carbon pricing depends on the intelligent application of trade policy to manage the consequences of an uneven

regulatory landscape. The rise of BCAMs signals a new era of intertwined climate and trade diplomacy. It also highlights the need for a global framework of cooperation in ensuring a fair, effective, and prosperous transition to a green economy.

Primer

Hinrich Foundation 18 Sept 2025

How sustainability demands are changing trade for Asia's MSMEs

The global shift toward sustainability is transforming the rules of international trade. Climate action, consumer demand for responsible sourcing, and environmental protection are no longer optional or aspirational. This also means new sets of hurdles for businesses, especially MSMEs. Here's what governments can do to help.

White paper

Kati Suominen 09 Sept 2025

Trade in an uncertain world: What comes after the collapse of trust?

Countries are adapting to a new reality where trust – the real currency of global trade – is being seriously devalued. This could lead us toward a more fragmented global economy, or spark a new era of cooperation and resilience. Mary Ng, Canada's former Trade Minister, writes on the need for trade rules that endure.

Article

Mary Ng 01 Jul 2025

The EU has been at the forefront of advocating global social and environmental governance through its sustainable supply chain initiatives under the ambit of the EU Green Deal. This paper, second in a two-part series commissioned under the Hinrich Foundation Research Grant program, examines the potential impact of the EU's Due Diligence Directive on India's textile value chains and their governance structure.

White paper

Surendar Singh and Peter Draper 27 May 2025

The EU Due Diligence Directives (Part 1): A paradigm shift in regulating GVC networks

The EU has been at the forefront of advocating global social and environmental governance through its sustainable supply chain initiatives under the ambit of the EU Green Deal. This study, commissioned under the Hinrich Foundation Research Grant program, examines the potential implications of the bloc's Due Diligence Directive to the governance structure of global value chains and how it creates a foreign policy conundrum for EU policymakers.

White paper

Surendar Singh and Peter Draper 20 May 2025

Toward a global carbon pricing system

Fragmented carbon markets and carbon leakage are undermining the chances of meeting global goals of net zero carbon emissions by 2050. Key among the failures is the inability to coordinate policy that develops markets to coalesce around global carbon price benchmarks. In a deep dive for the Hinrich-IMD Sustainable Trade Index, Oxford Economics explores how regional carbon markets are an answer to global carbon pricing.

White paper

Thang Nguyen-Quoc, Theng Theng Tan and Oxford Economics

29 Apr 2025

Assessing the gaps in CBAM and the EU's net-zero strategy

The EU sought to address its carbon footprint and negative spillover by autonomous extraterritorial measures, most notably the CBAM, but has never properly resolved concerns from trade partners and accusations of EU protectionism. This paper, supported by the Hinrich Foundation Research Grant program, examines the policy trilemma between climate ambition, technical feasibility, and international equity in Europe's net zero strategy.

White paper

Antoine Oger, 15 Apr 2025

https://www.hinrichfoundation.com/global-trade/sustainable-trade?utm_source=google&utm_source=adwords&utm_medium=performance-max&utm_medium=ppc&utm_campaign=others-hf-brand-awareness-sustainable&utm_campaign=PMax%20%7C%20hinrichfoundation%20%7C%20Brand%20Awareness&utm_content=20241226-static&utm_term=&hsa_acc=8724352572&hsa_cam=22068515898&hsa_grp=&hsa_ad=&hsa_src=&hsa_tgt=&hsa_kw=&hsa_mt=&hsa_net=adwords&hsa_ver=3&gad_source=1&gad_campaignid=22074732389&gclid=Cj0KCQjw0Y3HBhCxARIsAN7931Vc9A7Jdz4LdVG-3C4CwwdCudFySwMVGRx9o-IzLDvzn14Oyky1sLIaAty9EALw_wcB

8 - التجارة المستدامة

ويجب أن تضمن التجارة العالمية المستدامة نتائج متبادلة المنفعة للشركاء التجاريين مع الحفاظ على التوازن عبر الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

تجديد توافق عالمي في الآراء بشأن تغير المناخ وكفاءة التجارة

بينما تسعى الدول جاهدة للتوفيق بين أهداف تغير المناخ وكفاءة التجارة، أصبح اعتماد مبادئ الاستدامة أكثر أهمية من أي وقت مضى، كما تم التعبير عنه في خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 والتصنيفات التحليلية مثل مؤشر التجارة المستدامة Hinrich-IMD، الذي نطلق نسخة 2025 منه في 14 أكتوبر.

تي جيا هوي 07 أكتوبر 2025

النهوض بالتجارة المستدامة من خلال تصميم السياسات الاستباقية: الدروس المستفادة من جنوب شرق آسيا ومن

وتزامنت الجهود العالمية لمواءمة التجارة مع الاستدامة مع نمو اقتصادي قوي وتخفيف حدة الفقر، ولكنها شهدت أيضا تدهورا بيئيا مثيرا للقلق. ويتمثل التحدي الذي يواجه صناع السياسات في تصميم سياسات قادرة على إحداث تغيير دائم بدلا من الإصلاحات المؤقتة. يجب أن تحقق الآليات الفعالة المكاسب المبكرة، وتبني تحالفات، وتقاوم الانتكاسات السياسية، وأن تتكيف مع السياقات المحلية بدلا من نسخ النماذج الأجنبية.

تشمل العبودية الحديثة مجموعة من الممارسات الاستغلالية حيث يتم إكراه الأفراد أو خداعهم أو إجبارهم على العمل في ظل ظروف غير إنسانية. في حين أن التجارة لديها

القدرة على تعزيز الازدهار، فإن هيكلها الحالي غالبا ما يخلق ويحافظ على الظروف التي تسمح للعبودية الحديثة بالازدهار، مما يؤثر على ما يقدر بنحو 50 مليون شخص في جميع أنحاء العالم.

مؤسسة هينريش 22 سبتمبر 2025

الدور الذي لا غنى عنه للتجارة في تسعير الكربون

يعتمد نجاح تسعير الكربون في العالم الحقيقي على التطبيق الذكي للسياسة التجارية لإدارة العواقب المترتبة على المشهد التنظيمي غير المتكافئ. يشير صعود BCAMs إلى حقبة جديدة من الدبلوماسية المناخية والتجارية المتشابكة. كما يسلط الضوء على الحاجة إلى إطار عالمي للتعاون لضمان انتقال عادل وفعال ومزدهر إلى اقتصاد أخضر.

مؤسسة هينريش 18 سبتمبر 2025

كيف تغير متطلبات الاستدامة التجارة للشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في آسيا

يعمل التحول العالمي نحو الاستدامة على تغيير قواعد التجارة الدولية. لم يعد العمل المناخي وطلب المستهلكين على التوريد المسؤول وحماية البيئة اختيارية أو طموحة. وهذا يعني أيضا مجموعات جديدة من العقبات أمام الشركات، وخاصة الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. إليك ما يمكن للحكومات القيام به للمساعدة.

كاتي سومينين 09 سبتمبر 2025

التجارة في عالم غير مؤكد: ماذا سيحدث بعد انهيار الثقة؟

تتكيف البلدان مع واقع جديد حيث يتم تخفيض قيمة الثقة العملة الحقيقية للتجارة العالمية بشكل خطير. وقد يقودنا هذا نحو اقتصاد عالمي أكثر تجزئة، أو يشعل شرارة حقبة جديدة من التعاون والقدرة على الصمود. ماري نج، وزيرة التجارة الكندية السابقة، تكتب عن الحاجة إلى قواعد تجارية دائمة.

ماري نج 01 يوليو 2025

كان الاتحاد الأوروبي في طليعة الدعوة إلى الحوكمة الاجتماعية والبيئية العالمية من خلال مبادرات سلسلة التوريد المستدامة في إطار الصفقة الخضراء للاتحاد الأوروبي. تدرس هذه الورقة، وهي الثانية في سلسلة من جزأين تم تكليفها من برنامج منحة أبحاث مؤسسة هينريش، التأثير المحتمل لتوجيه العناية الواجبة للاتحاد الأوروبي على سلاسل قيمة المنسوجات في الهند وهيكل حوكمتها.

سورينداز سينغ وبيتر دريبر 27 مايو 2025

توجيهات الاتحاد الأوروبي بشأن العناية الواجبة (الجزء 1): نقلة نوعية في تنظيم شبكات سلاسل القيمة العالمية

كان الاتحاد الأوروبي في طليعة الدعوة إلى الحوكمة الاجتماعية والبيئية العالمية من خلال مبادرات سلسلة التوريد المستدامة في إطار الصفقة الخضراء للاتحاد الأوروبي. تدرس هذه الدراسة، التي أجريت بتكليف من برنامج منحة مؤسسة هينريش البحثية، الآثار المحتملة لتوجيه العناية الواجبة للكتلة على هيكل حوكمة سلاسل القيمة العالمية وكيف يخلق لغزا في السياسة الخارجية لصانعي السياسات في الاتحاد الأوروبي.

سورينداز سينغ وبيتر دريبر 20 مايو 2025

نحو نظام عالمي لتسعير الكربون

تقوض أسواق الكربون المجزأة وتسرب الكربون فرص تحقيق الأهداف العالمية المتمثلة في صافي انبعاثات كربونية صفرية بحلول عام 2050. ومن بين الإخفاقات الرئيسية عدم القدرة على تنسيق السياسات التي تطور الأسواق للاندماج حول معايير أسعار الكربون العالمية. في غوص عميق لمؤشر التجارة المستدامة Hinrich-IMD، تستكشف أكسفورد إيكونوميكس كيف أن أسواق الكربون الإقليمية هي إجابة لتسعير الكربون العالمي.

ثانغ نجوين كوك وثنغ ثنغ تان وأكسفورد إيكونوميكس 29 أبريل 2025

تقييم الفجوات في مصرف الميزانية واستراتيجية الاتحاد الأوروبي لتحقيق صافي الصفر

سعى الاتحاد الأوروبي إلى معالجة بصمته الكربونية وتداعياته السلبية من خلال تدابير مستقلة خارج الحدود الإقليمية، وأبرزها CBAM، لكنه لم يحل أبدا مخاوف الشركاء التجاريين واتهامات الحمائية في الاتحاد الأوروبي. تدرس هذه الورقة، المدعومة من برنامج منحة مؤسسة هينريش البحثية، ثلاثية السياسة بين الطموح المناخي والجدوى التقنية والإنصاف الدولي في استراتيجية صافي الصفر في أوروبا.

أنطوان أوجيه, 15 أبريل 2025

https://www.hinrichfoundation.com/global-trade/sustainable-trade?utm_source=google&utm_source=adwords&utm_medium=performance-max&utm_medium=ppc&utm_campaign=others-hf-brand-awareness-sustainable&utm_campaign=PMax%20%7C%20hinrichfoundation%20%7C%20Brand%20Awareness&utm_content=20241226-static&utm_term=&hsa_acc=8724352572&hsa_cam=22068515898&hsa_grp=&hsa_ad=&hsa_src=&hsa_tgt=&hsa_kw=&hsa_mt=&hsa_net=adwords&hsa_ver=3&gad_source=1&gad_campaignid=22074732389&gclid=Cj0KCQjw0Y3HBhCxARIsAN7931Vc9A7Jdz4LdVG-3C4CwwdCudFySwMVGRx9o-IzLDvzn14Oyky1sLIaAty9EALw_wcB

9 - الولايات المتحدة تكشف عن التصميم الأوّلي لعملة معدنية فئة دولار تحمل وجه ترامب

التعليق على الصورة،"لم يُعتمد أي تصميم نهائي بعد، حيث سيخضع لمراجعات قانونية وفنية"

5 أكتوبر/ تشرين الأول 2025

أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية، يوم الجمعة 3 أكتوبر/تشرين الأول 2025، عن مسودة تصميم لعملة معدنية فئة دولار واحد تُظهر صورة الرئيس دونالد ترامب، ضمن التحضيرات للاحتفال بمرور 250 عاماً على إعلان الاستقلال الأمريكي عام 2026.

ونشر أمين الخزانة براندون بيتش الصور الأولية عبر حسابه على منصة إكس وأرفقها بعبارة "لا أخبار زائفة هنا"، للتأكيد على أن هذه التصاميم رسمية أولية وليست شائعات.

وتُظهر المسودات الرئيس ترامب من الجانب على الوجه الأمامي للعملة، وفوقه كلمة "الحرية" باللغة الإنجليزية، وتحته التواريخ "1776–2026"، أما الوجه الآخر فيُظهر ترامب رافعاً قبضته أمام علم الولايات المتحدة، محاطاً بعبارة "قاتل، قاتل، قاتل"، وهي كلمات قالها بعد نجاته من محاولة اغتيال عام 2024.

كما تضمّنت التصاميم عبارات مألوفة في العملات الأمريكية مثل "نثق بالله"، وهي جملة معتمدة على جميع العملات الرسمية في الولايات المتحدة.

وأكدت وزارة الخزانة أن هذه التصاميم ما زالت في مرحلة المسودة، ولم يُعتمد أي تصميم نهائي بعد، مشيرة إلى أنها ستخضع لمراجعات قانونية وفنية دقيقة قبل اتخاذ القرار النهائي.

ويستند المشروع إلى قانون أصدره الكونغرس عام 2020 يُعرف باسم قانون إعادة تصميم العملات التذكارية المتداولة الذي يمنح وزير الخزانة صلاحية سكّ عملات تذكارية عام 2026 بمناسبة الذكرى المئتين والخمسين لتأسيس الولايات المتحدة، المعروفة رسمياً باسم "السيميكوينسنتنيال".

وينصّ القانون على أن الوجه الخلفي للعملات التذكارية لا يجوز أن يتضمّن "صورة رأس وكتفين أو بورتريه لأي شخص حي أو ميت، ولا أي صورة لشخص حي"، وذلك لتجنّب استخدام الرموز الوطنية في سياقات سياسية أو شخصية.

ورغم أن القانون يمنح وزير الخزانة مرونة في اختيار العبارات الرمزية مثل "الحرية" أو "نثق بالله" ووضعها على أي من وجهي العملة (الأمامي أو الخلفي)، فإنه يضع قيوداً صارمة على استخدام صور الأشخاص الأحياء.

وقد يتجاوز التصميم المقترح الحظر التشريعي، إذ يُظهر ترامب بصورة كاملة على الوجه الخلفي، وليس في هيئة نصفية، وهو ما قد يُعتبر محاولة للالتفاف على النص القانوني.

وتنص القوانين الأمريكية المتعلقة بالعملة منذ عام 1866 على حظر استخدام صور أشخاص أحياء على الأوراق النقدية التي تطبعها مصلحة النقش والطباعة، إلا أن هذا الحظر لا يشمل صراحة العملات المعدنية التي تصكّها دار السكّ الأمريكية.

كما أن قانون العملة الأساسي لعام 1792، بتعديلاته اللاحقة، يمنع وضع صور رؤساء أحياء على العملات الرئاسية المخصصة لتكريمهم، لكنه لا ينطبق بالضرورة على العملات التذكارية التي تُصدر لأسباب وطنية عامة.

وتمر عملية إصدار أي عملة جديدة بعدة مراحل تنظيمية وفنية، تبدأ بإعداد التصميم الفني المبدئي، وعرضه على لجنة الاستشارات للنقود وهي لجنة فيدرالية متخصصة تقدم توصيات حول التصاميم، ومراجعته من قبل لجنة الفنون الأمريكية، المسؤولة عن الجوانب الجمالية والرمزية ثم يتبعها رفع التوصيات إلى وزير الخزانة لاعتماد التصميم النهائي.

وبعد الموافقة، يُحوّل الرسم إلى نقش ثلاثي الأبعاد وتُجرى تجارب سكّ أولية لاختبار الجودة، بعدها يُتخذ القرار بشأن ما إذا كانت العملة ستُطرح للتداول العام – أي للاستخدام اليومي – أو تُخصّص لهواة الجمع فقط.

وفي حال رفض التصميم بسبب مخالفات قانونية أو فنية، يمكن لوزارة الخزانة تقديم بدائل جديدة أو طلب تعديل تشريعي من الكونغرس لتجاوز العقبة القانونية.

ونظمت وزارة الخزانة في الذكرى المئتين عام 1976 مسابقة وطنية لاختيار تصميم عملة الدولار التذكارية، فاز بها طالب نحت صمّم وجهاً يُظهر جرس الحرية إلى جانب القمر، بينما حمل الوجه الآخر صورة الرئيس الراحل دوايت أيزنهاور الذي تُوفي عام 1969.

وبعد عامين، أصبح أيزنهاور أول رئيس تظهر صورته على عملة دولار رسمية عام 1971، بعد وفاته، بما يتفق مع الممارسة التقليدية الأمريكية بعدم استخدام صور رؤساء أحياء.

كما تُسجَّل في التاريخ الأمريكي حالات نادرة لعملات حملت صور شخصيات حية، مثل عملة نصف الدولار لمدينة لينشبرغ الصادرة عام 1936، التي ظهرت عليها صورة السيناتور كارتر غلاس أثناء حياته، لكنها كانت عملة محلية محدودة الإصدار وليست للتداول الوطني.

وسُئلت كارولاين ليفيت، المتحدثة باسم البيت الأبيض، عمّا إذا كان ترامب قد شاهد التصميم، فأجابت: "لست متأكدة ما إذا كان قد رآه، لكنني واثقة من أنه سيُعجَب به".

وفي حال اعتماد التصميم الحالي سيُشكّل سابقة تاريخية، إذ ستكون المرة الأولى التي تُصكّ فيها عملة وطنية تحمل صورة رئيس حيّ بمناسبة ذكرى الاستقلال.

ولكن هذا السيناريو يواجه خطر التعثّر، سواء بسبب اعتراضات قانونية قد تصل إلى المحاكم الفيدرالية، أو بسبب جدل سياسي حول رمزية الخطوة، حيث يرى مؤيدو ترامب فيها احتفاءً وطنياً بشخصية محورية، بينما يعتبرها خصومه استغلالاً سياسياً لرموز الدولة.

وفي حال تعثّر المشروع أو رُفض قانونياً، يُرجّح أن تقدم وزارة الخزانة تصميمات بديلة متوافقة مع القيود القانونية، أو تطلب من الكونغرس استثناءً خاصاً، أو تكتفي بإصدار العملة كتذكار محدود التداول ضمن برنامج الذكرى الـ250.

https://www.bbc.com/arabic/articles/cly799n0yyko

10 - رحلة في فكرة .. إستر دوفلو تحصد نوبل للاقتصاد بتغيير قواعد مكافحة الفقر

2025/10/05أرقام

هي أصغر من حصد جائزة نوبل للاقتصاد وثاني امرأة تكتب التاريخ. أحدثت إسهاماتها تأثيراً عميقاً في اقتصاديات التنمية من خلال إدخال التحليل التجريبي الدقيق والأساليب التجريبية في دراسة مكافحة الفقر وتصميم السياسات.

وسلّطت أبحاثها الضوء على استراتيجيات فاعلة لمعالجة الفقر وتحسين نتائج التنمية، مع التأكيد على أهمية اتباع مقاربات قائمة على الأدلة في صياغة السياسات الاقتصادية، وهي الاقتصادية الفرنسية-الأمريكية البارزة إستر دوفلو.

فيما يلي بعض الأفكار الاقتصادية الأساسية المرتبطة بها:

- التجارب العشوائية المُحكَمة:(RCTs)

لعبت دوفلو دوراً محورياً في الترويج لاستخدام التجارب العشوائية المُحكَمة في البحوث الاقتصادية. تقوم هذه المنهجية على توزيع الأفراد أو المجتمعات عشوائياً على مجموعات تجريبية وضابطة لتقييم أثر تدخلات أو سياسات محددة. وتُتيح هذه الطريقة تحليلاً قائماً على الأدلة لما ينجح وما يفشل في جهود الحد من الفقر.

-الاقتصاد السلوكي والتنمية:

جمعت دوفلو بين رؤى الاقتصاد السلوكي واقتصاديات التنمية لفهم كيفية تأثير العوامل النفسية والسلوكية على اتخاذ القرارات الاقتصادية ونتائج التنمية. يتناول عملها موضوعات مثل دور الأعراف الاجتماعية، وتأثير الأقران، والتحيزات الإدراكية في تشكيل السلوك الفردي والنتائج الاقتصادية في البيئات منخفضة الدخل.

-التدخلات في التعليم والصحة:

ركّزت أبحاث دوفلو على تحديد التدخلات الفعّالة لتحسين نتائج التعليم والصحة في الدول النامية. أجرت دراسات على أثر سياسات وبرامج مختلفة مثل الحوافز

للمعلمين، وإصلاحات حوكمة المدارس، والتدخلات المبكرة في الطفولة، وأنظمة تقديم الرعاية الصحية. ويؤكد عملها على تصميم السياسات المبنية على الأدلة وأهمية استهداف التدخلات لتحقيق تأثيرات ملموسة.

-تمكين المرأة: درست دوفلو دور النوع الاجتماعي في التنمية الاقتصادية وأهمية تمكين المرأة. وتُبرز أبحاثها الآثار الإيجابية لتمكين النساء من خلال تعزيز الوصول إلى التعليم، والإدماج المالي، وزيادة القدرة على اتخاذ القرارات داخل الأسر. وقد أظهرت العلاقة بين المساواة بين الجنسين والتنمية الاقتصادية، مؤكدة ضرورة معالجة الفجوات الجندرية في التدخلات والسياسات.

-فخاخ الفقر والحماية الاجتماعية: بحثت دوفلو مفهوم "فخ الفقر"، أي الحالات التي يُحاصر فيها الأفراد أو المجتمعات في دائرة الفقر بسبب قيود مختلفة. وتتناول أبحاثها فاعلية برامج الحماية الاجتماعية مثل التحويلات النقدية وشبكات الأمان في كسر هذه الفخاخ وتعزيز الحراك الاقتصادي.

-تقييم السياسات وصنع القرار القائم على الأدلة:

يشدد عمل دوفلو على أهمية التقييم الصارم للسياسات والبرامج من أجل إرساء قرارات قائمة على الأدلة. وقد دافعت عن استخدام الأساليب العلمية لقياس أثر التدخلات، وأبرزت الحاجة إلى التعاون بين الباحثين وصنّاع القرار لتصميم وتنفيذ سياسات أكثر فاعلية.

وحصلت دوفل، وهي من مواليد 25 أكتوبر 1972، مع أبهيجيت بانيرجي ومايكل كريمر، على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية لعام 2019، وذلك تقديراً لمساهمتهم في تطوير منهج تجريبي مبتكر يهدف إلى التخفيف من حدة الفقر العالمي.

ركّز كل من دوفلو، وبانيرجي وكريمر – وغالباً ما عملوا معاً – على مشكلات صغيرة ومحددة نسبياً تسهم في استمرار الفقر، وسعوا للتوصل إلى أفضل الحلول لها من خلال تجارب ميدانية مُحكمة التصميم، أجروها في عدة دول منخفضة ومتوسطة الدخل على مدار أكثر من عقدين.

كما استكشفوا طرقاً لتعميم نتائج تجارب محددة على نطاقات أوسع من السكان، ومناطق جغرافية مختلفة، وهيئات تنفيذية متنوعة (مثل المنظمات غير الحكومية، والحكومات المحلية أو الوطنية)، فضلاً عن متغيرات أخرى.

قادت أبحاثهم الميدانية إلى توصيات ناجحة للسياسات العامة وأسهمت في تحويل مسار علم اقتصاديات التنمية، حيث أصبح نهجهم وأساليبهم معياراً متبعاً في هذا المجال. وكانت دوفلو أصغر شخص، وثاني امرأة فقط، تفوز بجائزة نوبل في الاقتصاد.

حصلت دوفلو على شهادات المايتريز (وهي تعادل تقريباً درجة البكالوريوس الممتدة لأربع سنوات) في كلٍ من الاقتصاد والتاريخ من المدرسة العليا للأساتذة École Normale Supérieure عام 1994، كما نالت درجة الماجستير في الاقتصاد من DELTA ، وهو اتحاد لمراكز البحوث الاقتصادية الفرنسية التي اندمجت لاحقاً لتشكّل مدرسة باريس للاقتصاد.(1995)

ثم حصلت على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT)عام 1999 وأمضت تقريباً كامل مسيرتها الأكاديمية في معهد ماساتشوستس للتكنولوجي، حيث تم تعيينها عام 2005 أستاذةً.

في عام 2003، أسست دوفلو مع بانيرجي الذي كان عضواً بهيئة التدريس في المعهد منذ 1993) وسنديل مولیناثان (وكان وقتها اقتصادياً في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، مختبر عبداللطيف جميل للعمل ضد الفقر(J-PAL) ، وهو مركز أبحاث يدعم صياغة السياسات المستندة إلى الأدلة العلمية للتقليل من حدة الفقر عالمياً.

طبّق كل من دوفلو، بانيرجي وكريمر منهجهم التجريبي في مجالات متعددة، منها: التعليم، والصحة والطب، والوصول إلى الائتمان، واعتماد التقنيات الجديدة.

وبالاستناد إلى نتائج التجارب الميدانية التي أجراها كريمر وزملاؤه منتصف التسعينيات –والتي أظهرت أن ضعف التحصيل الدراسي لدى تلاميذ المدارس في غرب كينيا لم يكن سببه نقص الكتب المدرسية أو حتى الجوع (إذ كان كثير من الطلاب يذهبون إلى المدرسة دون تناول الإفطار).

وقامت دوفلو وبانيرجي باختبار فرضية مفادها أن نتائج الاختبارات يمكن تحسينها عبر تطبيق برامج التدريس العلاجي والتعليم المعزز بالكمبيوتر لتلبية احتياجات الطلاب الأضعف.

وخلال تجربتهما مع أعداد كبيرة من الطلاب في مدينتين هنديتين على مدى عامين، توصلا إلى أن مثل هذه البرامج أحدثت آثاراً إيجابية كبيرة على المدى القصير والمتوسط، ما دفعهما للاستنتاج بأن أحد الأسباب الرئيسية لضعف التعلم في الدول منخفضة الدخل هو أن أساليب التدريس غير مكيّفة بما يلائم احتياجات الطلاب.

وفي أبحاث لاحقة في كينيا، توصلت دوفلو وكريمر إلى أن تقليص حجم الصفوف التي يدرّسها معلمون دائمون لم يحسّن بشكل ملحوظ نتائج التعلم، لكن وضع المعلمين على عقود قصيرة الأجل – يتم تجديدها فقط إذا حقق المعلم نتائج جيدة – كان له تأثيرات إيجابية.

وفي مجال الصحة والطب، اختبرت دوفلو وبانيرجي فرضية مفادها أن إدخال العيادات المتنقلة يمكن أن يرفع بشكل كبير معدلات تطعيم الأطفال (أي نسبة الأطفال الذين حصلوا على جميع التطعيمات اللازمة) في الهند، حيث كانت نسب تغطية اللقاحات متدنية بسبب معدلات الغياب المرتفعة للعاملين الصحيين وضعف جودة الخدمات في المراكز الصحية الثابتة، إلى جانب عوامل أخرى حالت دون لجوء الأسر الفقيرة إلى الطب الوقائي. ووجد الباحثان أن معدلات التطعيم في القرى التي اختيرت عشوائياً لاستقبال زيارات العيادات المتنقلة بلغت ثلاثة أضعاف معدلات القرى التي لم يتم اختيارها، وأن هذه المعدلات ارتفعت إلى أكثر من ستة أضعاف حينما كانت الأسر تتلقى كيساً من العدس مع كل تطعيم.

وفي سلسلة من الدراسات بدأت عام 2000، تعاونت دوفلو، كريمر، والاقتصادي الأمريكي جوناثان روبنسون لإجراء تجارب ميدانية بحثت في سبب عزوف صغار المزارعين في إفريقيا جنوب الصحراء عن تبنّي تقنيات حديثة، وكان المزارعون الذين يركزون على الحاضر يؤجلون قرار شراء الأسمدة المدعومة حتى اقتراب الموعد النهائي، بل إن بعضهم

كان يختار في النهاية عدم الشراء، مفضلاً مكسباً بسيطاً وفورياً في الحاضر على دخل أكبر في المستقبل. ولاختبار هذه الفرضية، صمّمت دوفلو وكريمر وروبنسون تجارب ميدانية أظهرت أن المزارعين اشتروا أسمدة أكثر عندما عُرضت عليهم بخصم صغير ولفترة محدودة في بداية الموسم الزراعي (حين كانت لديهم سيولة مالية)، مقارنةً بما إذا عُرضت بخصم أكبر (يكفي لتغطية التكلفة المباشرة) ولكن من دون تحديد مهلة في وقت لاحق من الموسم.

وقد خلص الباحثون إلى نتيجة عملية بالغة الأهمية مفادها أن الدعم المؤقت للأسمدة يفوق الدعم الدائم في زيادة دخول صغار المزارعين.

لقد أثّر عمل دوفلو، بانيرجي وكريمر بشكل مباشر وغير مباشر في رسم السياسات الوطنية والدولية بطرق إيجابية. فعلى سبيل المثال، أدت دراسات بانيرجي ودوفلو حول التدريس العلاجي والتعليم المعزز بالكمبيوتر في الهند إلى إطلاق برامج واسعة النطاق أثرت على أكثر من خمسة ملايين تلميذ هندي.

وبحسب مختبرJ-PAL ، فإن البرامج التي نُفذت استناداً إلى دراسات أجراها باحثون تابعون للمختبر – ومن بينهم كريمر – وصلت إلى أكثر من 400 مليون شخص.

كما ألهم النهج التجريبي لهؤلاء العلماء العديد من الهيئات العامة والخاصة إلى تبنّي تقييمات منهجية لبرامجها الهادفة إلى مكافحة الفقر، وأحياناً بالاعتماد على تجارب ميدانية خاصة بها، وإلى وقف البرامج التي أثبتت عدم فاعليتها.

المصدر: بريتانيكا ماني

https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1846361

11 - تحول مالي عالمي في العملات الرقمية... باحث يكشف عن 3 ملاذات آمنة للاستثمار!

"ليبانون ديبايت"

في ظلّ الاضطرابات السياسية والاقتصادية المتصاعدة حول العالم، وما تشهده الأسواق من تقلّبات حادّة وتراجع في ثقة المستثمرين بالأنظمة المالية التقليدية، برزت

من جديد مسألة الاستثمارات الآمنة كأولوية قصوى للأفراد والمؤسسات على حدّ سواء. ومع تزايد معدلات التضخم وانخفاض القيمة الفعلية للعملات الورقية، يسعى المستثمرون إلى البحث عن أدوات تحافظ على ثرواتهم وتؤمّن لهم حماية من الانهيارات المفاجئة في الأسواق.

وفي هذا السياق، تبرز الملاذات الآمنة مثل الذهب والفضة والعقارات، إلى جانب العملات الرقمية التي باتت تُشكّل اتجاهاً متنامياً في عالم الاستثمار. حول هذا التحوّل المالي العالمي، وأين تكمن الفرص والمخاطر، كان لـ"ليبانون ديبايت" حديث خاص مع الباحث والخبير الاقتصادي الدكتور محمود جباعي، الذي شرح أبعاد هذه الظاهرة واتجاهات المستثمرين في المرحلة المقبلة.

ولفت جباعي في حديثٍ إلى "ليبانون ديبايت" إلى أنّنا نعيش اليوم في ظلّ اضطراباتٍ جيوسياسية عالمية، ويبدو جلياً أنّ المسار المالي والاقتصادي العالمي يشهد تحوّلات كبيرة، إذ تتغيّر المعايير المالية والاستثمارية على نطاق واسع، وتتجه الأنظار نحو بدائل جديدة عن العملات الورقية أو النقدية التقليدية.

وأوضح جباعي أنّ المستثمرين، ولا سيّما كبار المستثمرين حول العالم، بدأوا يتوجّهون نحو أنواع جديدة من الاستثمارات، ويأتي في مقدّمتها الملاذ الآمن المتمثل بالذهب، حيث يشهد هذا المعدن الثمين استثمارات مرتفعة وكبيرة في حجم الطلب عليه، سواء من خلال المصارف العالمية أو عبر الشراء المباشر، مشيراً إلى أنّ الأرقام المسجّلة حالياً تُظهر كميات ضخمة جداً من عمليات شراء الذهب، ما يعكس ثقة متزايدة به كوسيلة لحماية رأس المال في ظلّ حالة عدم اليقين الاقتصادي.

وأضاف أنّ الفضة تسلك الاتجاه ذاته، إذ تُعدّ أيضاً من المعادن التي تشهد اهتماماً متزايداً من قبل المستثمرين.

واعتبر جباعي أنّ هناك مساراً آخر من الاستثمارات يشهد توسعاً ملحوظاً، يتمثّل في العملات الرقمية، التي بدأت تُعتمد تدريجياً كبديل عن الدولار وعن سائر العملات الأخرى، وخصوصاً بعد أن باشرت بعض الدول باستخدامها كوسيلة للتبادل التجاري بدلاً من العملات الورقية، الأمر الذي يفتح المجال أمام بروز عملات رقمية جديدة وزيادة الطلب على تلك الموجودة حالياً.

ولفت إلى أنّ من أبرز هذه العملات البيتكوين، والإيثيريوم(Ethereum) ، والريبل (XRP)، والسولانا(Solana) ، التي تسعى جاهدةً للسيطرة على حصة متزايدة من السوق العالمي، في ظلّ الطلب الكبير عليها. كما أشار إلى أنّ بعض الدول، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأخرى، تدرس إمكانية اعتماد هذه العملات ضمن احتياطاتها الاستراتيجية، وهو ما من شأنه أن يرفع الطلب عليها إلى مستويات قياسية.

ورأى جباعي أنّ هذه التطورات تجعل العملات الرقمية تبدو كوسيلة جديدة للحفاظ على القوة الشرائية، وربما كبديل عن العملات الورقية التي تتراجع قيمتها بفعل معدلات التضخّم المرتفعة حول العالم، إذ تفقد العملات التقليدية سنوياً ما بين 7 و8% من قيمتها كمتوسط عالمي في ظلّ التضخم، فيما تخسر العملات الوطنية في بعض الدول ما نسبته 20 إلى 25% من قيمتها سنوياً، نتيجة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة.

وأضاف: "أنّ هذا الواقع يدفع الأفراد والمستثمرين على حدّ سواء إلى البحث عن ملاذات آمنة تحافظ على قيمة أموالهم، سواء عبر الذهب الذي يبقى الاستثمار الأفضل والأكثر أماناً، أو عبر الفضة التي بدأت تأخذ مكانها في المحافظ الاستثمارية، أو حتى عبر العملات الرقمية التي تشهد توجهاً متزايداً نحوها رغم المخاطر المرتبطة بها."

وقال جباعي: "إنّ نصيحتي الدائمة للناس هي التوجّه نحو الأصول الملموسة مثل الذهب والعقارات والفضة، لأنّها أصول حقيقية تحفظ قيمتها مع الوقت، بخلاف العملات الرقمية التي لا تزال غير مثبتة رسمياً في الدول الكبرى، كالولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والصين، إذ لم يتم اعتمادها بعد كوسيلة تبادل رسمية أو كجزء من الاحتياط الاستراتيجي للدول".

وأضاف: "لذلك، وبرأيي، يبقى الذهب هو الخيار الأفضل والأكثر أماناً، أما من يرغب بالمغامرة وتحقيق أرباح محتملة، فيمكنه الاستثمار في العملات الرقمية، إذ لا شيء يمنع أن ترتفع قيمتها بشكل كبير، ولكن في الوقت نفسه لا شيء يمنع أيضاً أن تنخفض بشكل حاد."

وختم جباعي حديثه بالتشديد على أنّ الاستثمار في الأصول الثابتة كالذهب والفضة والعقارات الملموسة، أو الاستثمارات المباشرة عبر فتح مشاريع استثمارية، يبقى

الخيار الأضمن في هذه المرحلة التي يشهد فيها العالم تحوّلات مالية واقتصادية عميقة وغير مستقرة.

https://www.lebanondebate.com/article/749348-%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D8%AB-%D9%8A%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%B9%D9%86-3-%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%B0%D8%A7%D8%AA-%D8%A2%D9%85%D9%86%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1

12 - الذهب على وشك الاختفاء.. أرقام خطيرة تكشف مستقبل المعدن النفيس

رضا أبوالعينين، الأحد، 2025/10/5 7:32 ص

مع تجاوز سعر الأونصة حاجز 3,800 دولار، وسط تقلبات اقتصادية وتصاعد التوترات الجيوسياسية، باتت الأسئلة حول محدودية الذهب أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

وقدم تقرير صادر عن أحدث بيانات مجلس الذهب العالمي (WGC) والمسح الجيولوجي الأمريكي (USGS) المتعلقة بالإنتاج التاريخي، والمخزونات الموجودة فوق الأرض، والاحتياطيات غير المستغلة، قدم صورة دقيقة عن وضع الذهب العالمي والتحديات التي قد تواجهه في المستقبل.

يُقدر المخزون العالمي من الذهب بما بين 280,000 و290,000 طن، وهو رقم هائل، لكنه يظل هشا في ظل وتيرة الاستخراج المتسارعة. فقد استخرج البشر الذهب منذ أكثر من 5000 عام، لكن الإنتاج الصناعي ارتفع بشكل كبير في القرن التاسع عشر مع اكتشاف رواسب في كاليفورنيا وكولومبيا البريطانية وأستراليا وكلوندايك.

وبحلول نهاية 2024، بلغ إجمالي الذهب المستخرج 216,265 طنا، مع إضافة نحو 1,765 طنا في النصف الأول من 2025، ليصل المخزون فوق الأرض إلى حوالي 218,000 طن، أي بزيادة سنوية تقارب 3,500–3,600 طن.

وإذا تم صهر كل الذهب المستخرج في مكعب واحد، فسيبلغ طول ضلعه 22.3 مترا، حجم يمكن وضعه داخل مستودع كبير، فيما يوضح توزيعه دوره المزدوج كزينة وكمخزون مالي. فالذهب معدن مقاوم للتآكل والانحلال، ما يجعل خسائر الاستخدام أو التبخر الصناعي ضئيلة، ويضمن استمرار معظم الذهب في شكل ما، وفقا لـ coinweek.

بحسب تقديرات منتصف 2025، تستحوذ المجوهرات على الحصة الأكبر من المخزون، لكن الطلب الاستثماري المتزايد، مدفوعا بالحماية من التضخم وتدفقات صناديق الاستثمار المتداولة، عزز حصة الاستثمار. وأضافت البنوك المركزية أكثر من 500 طن في النصف الأول من 2025، بينما بلغ الطلب الإجمالي في الربع الثاني 1249 طنا، مع مساهمة إعادة التدوير بواقع 339 طنا فقط.

على صعيد الاحتياطيات تحت الأرض، تشير الاحتياطيات المؤكدة إلى نحو 64,000 طن، فيما تقدّر الموارد المحتملة بنحو 132,000 طن إضافية، مع تركيز الموارد في أستراليا وروسيا وإندونيسيا. ومع انخفاض جودة الخامات وارتفاع التكاليف البيئية) إنتاج الأونصة الواحدة يطلق نحو 500 كجم من(CO_2 ، تبقى بعض الموارد صعبة الوصول.

على الرغم من تحديات "الذهب الأقصى"، سجل إنتاج النصف الأول من 2025 رقما قياسيا عند 1765 طنا، فيما يُتوقع أن يصل الإنتاج السنوي إلى نحو 3,600 طن، بزيادة 9٪ عن العام السابق، مدفوعا بمشاريع في المكسيك وغانا وكندا، مع استمرار الصين في صدارة الإنتاج العالمي.

وتشير التوقعات إلى نمو محدود للعرض بنسبة 1–2٪ سنويا، مقابل طلب مستمر من البنوك المركزية وقطاعات التكنولوجيا مثل السيارات الكهربائية والطاقة المتجددة، ما قد يدفع الأسعار إلى متوسط 3675 دولارا للأونصة بحلول نهاية 2025، مع احتمال بلوغ 4,000 دولار منتصف 2026. في خضم هذه المعادلة المعقدة، يبقى الذهب ليس مجرد سلعة، بل مؤشرا على الاستقرار العالمي. ومع المخزونات الكبيرة فوق الأرض، تبدو ندرة الذهب المفاجئة غير محتملة، إلا أن تباطؤ الاكتشافات وارتفاع التكاليف البيئية يضع تحذيرات واضحة أمام مستقبل الذهب.

https://www.albayan.ae/economy/business/world-economy/632721

13 - البرلمان الإيراني يوافق على إزالة أصفار من العملة المحلية

التضخم الذي تجاوز 35% تسبب في هبوط حاد للعملة الإيرانية (غيتي إيميجز)

Published On 5/10/20255/10/2025

نالت إيران موافقة البرلمان على إجراء إصلاح نقدي شامل بإزالة 4 أصفار من عملتها المحلية خلال السنوات القليلة المقبلة لتيسير المعاملات بعد تسجيل تضخم لسنوات.

ويظهر موقع بونباست دوت كوم لتتبع العملات أن التضخم الذي تجاوز 35% مدة سنوات تسبب في هبوط العملة الإيرانية إلى مليون و150 ألف ريال مقابل الدولار الواحد في السوق الحرة، مما جعل من الصعب على الإيرانيين استيعاب الفواتير أو البيانات المالية.

وأوردت وسائل الإعلام الرسمية نبأ الموافقة اليوم الأحد بعد أن تعامل البرلمان مع اعتراضات مجلس صيانة الدستور لإقرار مشروع القانون الذي كان قيد الإعداد منذ عدة سنوات.

وقال رئيس اللجنة الاقتصادية في البرلمان شمس الدين حسين للتلفزيون الرسمي "العملة ستبقى الريال والتغييرات لن تكون بين عشية وضحاها."

وأضاف "أمام البنك المركزي ما يصل إلى عامين للتحضير لهذا التغيير. بعد ذلك، ستكون هناك فترة انتقالية مدتها 3 سنوات سيتم خلالها تداول كلتا الفئتين."

وقال حسين إن هذه الخطوة ستجعل من السهل استخدام الريال في المعاملات والحسابات، مضيفا أن التضخم المرتفع قلل بشدة من جدوى الأوراق النقدية.

ومع ذلك، لا تزال هذه الخطوة مثيرة للجدل.

ونقلت وكالة أنباء الطلبة عن النائب حسين صمصامي قوله "لا يمكن إحياء هيبة العملة المحلية بإزالة 4 أصفار. بدلا من ذلك، يمكن تحقيق هذا فقط من خلال تعزيز القيمة الحقيقية للعملة."

وجاء إقرار حذف الأصفار بعد أسبوع من معاودة فرض العقوبات الغربية على البلاد.

وسيعادل الريال الجديد 10 آلاف ريال حالي، وستبقى النسختان في التداول لمدة تصل إلى 3 سنوات، وأُعطيَ البنك المركزي مهلة عامين لبدء عملية التحول.

وبعد إقراره في مجلس الشورى، يتعين أن يوافق عليه مجلس صيانة الدستور، الجهة المسؤولة عن مراجعة القوانين، وأن يوقع عليه الرئيس مسعود بزشكيان لكي يصبح نافذا.

ولتبسيط المعاملات، أطلق الإيرانيون منذ سنوات على عملتهم اسم التومان، وذلك بطرح صفر من قيمة الريال.

ولجأت عدة دول إلى إزالة الأصفار من عملاتها المحلية عندما واجهت تضخما مرتفعا. وأجرت فنزويلا عدة إصلاحات نقدية في السنوات القليلة الماضية لكنها لا تزال تعاني من التضخم المرتفع.

المصدر :الجزيرة + وكالات

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/10/5/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%81%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A5%D8%B2%D8%A7%D9%84%D8%A9

14 - العالم يترقب.. الصين تضع خطة اقتصادية جديدة قد تعيد رسم موازين القوة

مؤتمر الحزب الشيوعي العشرين (فرانس برس)

بكين تستعد لرسم ملامح السنوات الخمس المقبلة

الرياض - العربيةBusiness ، نشر في 19 :أكتوبر ,2025:

تتجه الأنظار صوب بكين مع اجتماعات الحزب الشيوعي الصيني والتي سترسم ملامح السنوات الخمس المقبلة. تأتي الاجتماعات في أجواء مشحونة بالتوترات التجارية مع واشنطن، وفي ظل تحديات داخلية متراكمة، وهو الاجتماع الرابع للجنة

المركزية للحزب الشيوعي الصيني، المعروف باسم "البلينوم الرابع"، والذي يعد من أبرز المحطات السياسية في البلاد لرسم السياسات المستقبلية.

الاجتماع المغلق، الذي يستمر 4 أيام، يهدف إلى وضع اللمسات الأخيرة على خطة الصين الخمسية الجديدة للفترة بين عامي 2026 و2030، وهي خارطة طريق اقتصادية وسياسية تحدد أولويات ثاني أكبر اقتصاد في العالم خلال السنوات المقبلة، وفقاً لما ذكرته "أسوشيتد برس"، واطلعت عليه "العربية Business".

توقيت حساس.. وترقب للقاء محتمل بين شي وترامب

تتصاعد حدة التوترات التجارية بين بكين وواشنطن، وسط ترقب للقاء محتمل بين الرئيس الصيني شي جين بينغ ونظيره الأميركي دونالد ترامب خلال قمة إقليمية مرتقبة هذا الشهر.

ويشارك في الاجتماع نحو 370 عضواً من اللجنة المركزية للحزب، بقيادة شي، وسط توقعات بإجراء تغييرات في بعض المناصب القيادية، رغم أن تفاصيل هذه التغييرات قد لا تكشف إلا بعد أيام أو أسابيع.

خطة خمسية.. ولكن لا مفاجآت كبرى

ورغم أهمية الاجتماع، لا يتوقع خبراء الاقتصاد أن تحمل الخطة الجديدة تغييرات جذرية في الشكل أو المضمون مقارنة بالخطط السابقة. إذ يقول لين سونغ، كبير الاقتصاديين في بنك "ING" لمنطقة الصين الكبرى، إن الحزب غالباً ما يلتزم بنمط تقليدي في صياغة خططه الخمسية.

ومن المنتظر أن تعلن التفاصيل الكاملة للخطة خلال الدورة السنوية لمجلس الشعب الصيني في مارس المقبل.

أولويات اقتصادية.. بين الاستهلاك والتكنولوجيا

بحسب تقديرات البنك الدولي، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الصيني بنسبة 4.8% هذا العام، وهو رقم قريب من الهدف الرسمي البالغ نحو 5%. لكن هذا النمو يواجه تحديات كبيرة، أبرزها تداعيات الحرب التجارية مع الولايات المتحدة، إلى جانب مشكلات داخلية مزمنة مثل ضعف الاستهلاك وتراجع الاستثمار.

وتتصدر جهود تعزيز الإنفاق الاستهلاكي والاستثمارات، إلى جانب الحد من فائض الطاقة الإنتاجية في بعض الصناعات، قائمة الأولويات الاقتصادية. كما يتوقع أن يركز شي على دفع الصين نحو الريادة العالمية في مجالات التكنولوجيا المتقدمة، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي.

وتسارعت وتيرة السعي نحو "الاكتفاء الذاتي التكنولوجي"، خاصة في ظل تشديد واشنطن قيودها على تصدير الرقائق الإلكترونية ورفع الرسوم الجمركية، ما دفع بكين إلى زيادة الإنفاق على الابتكار والتقنيات المتقدمة.

هل تتغير سياسة الاستهلاك؟

من الأسئلة المطروحة بقوة: هل ستتخذ القيادة الصينية خطوات أكثر جرأة لتحفيز الاستهلاك؟ حتى الآن، اكتفت الحكومة بإجراءات تدريجية مثل دعم رعاية الأطفال، وتقديم قروض استهلاكية، وبرامج استبدال الأجهزة المنزلية والسيارات الكهربائية.

لكن ثقة المستهلكين لا تزال متأثرة بانهيار سوق العقارات قبل سنوات، ما أدى إلى تقليص الإنفاق لدى الأسر، بحسب نينغ زانغ، كبير الاقتصاديين في بنك "UBS".

ويشير خبراء إلى أن الصين بحاجة إلى تحركات أكثر قوة لتغيير هذا الواقع، خاصة في ظل المنافسة الشرسة التي تشهدها بعض القطاعات مثل صناعة السيارات، والتي تعاني من فائض في الإنتاج.

تحديات الداخل.. من العقارات إلى الشيخوخة

منذ أزمة كورونا، تكافح الصين لإعادة الزخم إلى اقتصادها، لكن أزمة القطاع العقاري شكلت عقبة كبيرة، تسببت في تسريح واسع للعمالة، وتراجع الإنفاق الأسري مع انخفاض أسعار المنازل.

ولفتت أستاذة الاقتصاد في جامعة "إنديانا" ويندي لويترت، إلى أن الحكومة لا تزال مترددة في زيادة الإنفاق على قطاعات حيوية مثل التعليم والرعاية الصحية ورعاية الأطفال وكبار السن، رغم أهميتها في تحقيق التوازن الاقتصادي.

وتواجه الصين أيضاً تحدياً ديموغرافياً متصاعداً، مع بدء تراجع عدد السكان وتسارع وتيرة الشيخوخة، حيث بلغ معدل البطالة بين الشباب من عمر 16 إلى 24 عاماً نحو 19%، ما يهدد مساهمتهم في النمو الاقتصادي.

هدف طموح.. ومهمة صعبة

وضعت القيادة الصينية هدفاً طموحاً يتمثل في مضاعفة حجم الاقتصاد بحلول عام 2035، وهو ما يتطلب الحفاظ على معدل نمو يتراوح بين 4% و5% سنوياً، وهي مهمة وصفها زانغ بأنها "صعبة ولكن ضرورية."

وأضاف زانغ: "ما يهم القيادة الصينية هو الاستقرار، والشرعية، والدعم المستمر. لذلك، من المهم أن تظهر قدرتها على تحسين جودة الحياة، لأنها الركيزة الأساسية لشرعيتها أمام الشعب."

https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2025/10/19/%D8%A7%D9%86%D8%B8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%AA%D8%AA%D8%AC%D9%87-%D8%B5%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D9%88%D8%B9%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%B9-%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86

15 - كيف ساهمت الإدارة الاقتصادية الرشيدة في تشكيل بصمة هواوي الاستثمارية العالمية المباشرة

إذا كانت هناك شركة تُجسّد الصراع الذي تواجهه الشركات نتيجةً لتنافس القوى العظمى، فربما لا يوجد مرشح أفضل من هواوي تكنولوجيز. بصفتها رائدةً في مساعي الصين للهيمنة على الصناعات الرئيسية، وأكبر مستثمر صيني في المشاريع العالمية الناشئة منذ عام ٢٠١٠، فإنّ شكل بصمتها العالمية يعكس استراتيجية الصين الكبرى، ومقياساً لكيفية عمل العقوبات الأمريكية.

ستيوارت باترسون، 10سبتمبر 2024

منذ بداياتها المتواضعة كشركة مصنعة لمفاتيح الهواتف، نمت هواوي لتصبح مورداً عالمياً مهماً لجميع أنواع تقنيات المعلومات والاتصالات والبنية التحتية ذات الصلة، وتشتهر بكونها رائدة عالمية في شبكات ومعدات اتصالات الجيل الخامس. كما تشارك الشركة بكثافة في الحوسبة السحابية، حيث تنتج أشباه الموصلات الخاصة بها، وتساعد الدول الأجنبية على بناء مدن "ذكية"، وتصنع منتجات تعمل على إنترنت الأشياء

والذكاء الاصطناعي. ورغم أنها شركة خاصة ظاهرياً، ولها شبكة هائلة من الشركات التابعة الدولية، إلا أن علاقاتها الوثيقة بالحزب الشيوعي الصيني وضعتها في مرمى نيران سياسات الحكم الاقتصادي الغربي، في سعيه لحماية مصالحه من صعود الصين.

تتمتع هواوي بنفوذ عالمي هائل. فبين عامي 2010 و2024، استثمرت هواوي 308 استثمارات خارجية جديدة بقيمة إجمالية بلغت 17.4 مليار دولار أمريكي، مما ساهم في خلق حوالي 50 ألف فرصة عمل في 70 دولة مختلفة. وهذا جعل الشركة أكبر مستثمر صيني خارجي في مشاريع جديدة على مستوى العالم من حيث عدد المشاريع والوظائف التي خلقتها في الخارج خلال السنوات الـ 14 الماضية، وفقاً لبيانات .fDi Markets وتغطي هذه الاستثمارات الخارجية مجموعة واسعة من الأنشطة، حيث يُخصص حوالي 40% منها للبحث والتطوير.

انخفضت استثمارات هواوي الخارجية بشكل ملحوظ منذ بدء العقوبات الأمريكية وحملات الضغط الدبلوماسي عام ٢٠١٧. وُجّهت العديد منها إلى دول الجنوب العالمي، واستهدفت قطاعات مثل التعليم والتدريب؛ والمبيعات والتسويق؛ والمقرات الرئيسية للشركات للعمليات الإقليمية أو القطرية، بدلاً من تصنيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن الجدير بالذكر أيضاً مدى تحول الصين نفسها إلى سوق لهواوي. ففي عام ٢٠١٣، لم تتجاوز نسبة مبيعات هواوي من بلدها الأم ٣٥٪. وارتفعت حصة الصين من الإيرادات بشكل مطرد إلى ٥٢٪ قبيل فرض الولايات المتحدة عقوباتها، ثم ارتفعت بشكل حاد مع تراجع المبيعات الخارجية.

لم تتحقق المخاوف بشأن تحول ريادة هواوي في تقنية الجيل الخامس إلى احتكارٍ للسوق. وبينما لا يعكس تنامي حضور هواوي العالمي وتراجعه نجاحات أو إخفاقات المستثمرين الصينيين الآخرين في الخارج، فإن حالة "البطل الوطني" الصيني تُقدم رؤيةً ثاقبةً حول مستقبل طموحات الصين العالمية، وفعالية إدارة الاقتصاد الأمريكي، وثمن الأمن الجيوستراتيجي، كما يكتب الباحث الأول ستيوارت باترسون.

https://www.hinrichfoundation.com/research/wp/trade-and-geopolitics/how-economic-statecraft-shaped-huawei-global-fdi-footprint

16 - لماذا تفرض الولايات المتحدة رسوما جمركية أعلى على بقية دول العالم؟

بررت الحكومة الأمريكية استخدامها للرسوم الجمركية المرتفعة لأسباب متعددة، منها معالجة العجز التجاري الأمريكي المستمر. عموماً، أثارت سياسة ترامب التجارية جدلاً حاداً، إذ تسعى إلى معالجة الاختلالات التجارية وحماية الصناعات المحلية، مع المخاطرة بارتفاع التكاليف واضطراب الاقتصاد العالمي.

مؤسسة هينريش، 04أكتوبر 2025

تُمثل السياسة التجارية لإدارة ترامب، وخاصةً استخدامها للرسوم الجمركية، تحولاً كبيراً عن إجماع ما بعد الحرب العالمية الثانية على تعزيز التجارة الحرة. وقد نبعت هذه السياسة من مزيج من الاعتبارات الاقتصادية والجيوسياسية والسياسية المحلية. ورغم أن الرسوم الجمركية استُخدمت لمعالجة المخاوف الأمريكية الراسخة بشأن العجز التجاري والممارسات غير العادلة، إلا أن تطبيقها كان مصدر نقاش واسع.

لماذا تفرض الولايات المتحدة الرسوم الجمركية؟

بررت الحكومة الأمريكية استخدامها للرسوم الجمركية المرتفعة لأسباب متعددة. من أبرز الحجج الاقتصادية معالجة العجز التجاري الأمريكي المستمر ، وهو اختلال التوازن الذي تستورد فيه الولايات المتحدة سلعاً أكثر مما تصدر. يعتقد المؤيدون أن الرسوم الجمركية ستشجع الاستهلاك المحلي، وتحفز التصنيع الأمريكي، وتخلق فرص عمل في نهاية المطاف، برفع أسعار السلع المنتجة في الخارج. كما صاغت الإدارة هذه السياسة كرد فعل على ما تعتبره نظاماً تجارياً عالمياً يُلحق ضرراً جسيماً بالولايات المتحدة. ولا تأخذ هذه الحجة في الاعتبار فائض الولايات المتحدة التجاري في قطاع الخدمات.

من الدوافع الاقتصادية ذات الصلة استهداف ما تعتبره الولايات المتحدة ممارسات تجارية غير عادلة من دول أخرى. ويشمل ذلك قضايا مثل دعم الدول الأجنبية، وسرقة الملكية الفكرية، والتلاعب بالعملة.

يُستشهد بالأمن القومي أيضاً كحجة قانونية. على سبيل المثال، بُرِّرت الرسوم الجمركية على الصلب والألومنيوم بحجة أنها ضرورية لحماية الصناعات التي تُعتبر حيوية للأمن القومي. ولا يزال السؤال حول ماهية الأمن القومي دون إجابة.

إلى جانب الاقتصاد، تُستخدم التعريفات الجمركية الأمريكية كأداة جيوسياسية ووسيلة ضغط .تُستخدم للضغط على الدول الأخرى لتغيير سياساتها، حتى في مسائل لا علاقة لها بالتجارة، مثل السياسة الخارجية للدولة أو علاقاتها الدبلوماسية. وهذا ما يجعل التعريفات الجمركية أداةً رئيسيةً في السياسة الخارجية، وينقلها من آلية اقتصادية بحتة إلى آلية استراتيجية.

على الصعيد المحلي، تُعدّ التعريفات الجمركية أداةً سياسيةً فعّالة .بتطبيقها، يُمكن للإدارة أن تُبرهن على التزامها بحماية العمال والصناعات الأمريكية من المنافسة الأجنبية، بما يتماشى مع الخطاب السياسي "أمريكا أولاً". قد يلقى هذا صدىً لدى الناخبين في المناطق التي شهدت تراجعاً صناعياً، والذين يشعرون بأن الدول الأجنبية "استغلت" الولايات المتحدة.

شروط المرحلة الأولى من اتفاق التعريفات الجمركية بين ترامب والصين

كانت اتفاقية "المرحلة الأولى"، المُوقّعة في يناير 2020، محاولةً لتهدئة الحرب التجارية مع الصين من خلال وضع شروطٍ مُحدّدة. وتضمنت العناصر الأساسية للاتفاقية التزاماً من الصين بزيادة مشترياتها من السلع والخدمات الأمريكية بشكل كبير، بالإضافة إلى إصلاحاتٍ هيكلية في مجالات الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا والوصول إلى الأسواق.

فشلت المرحلة الأولى من الاتفاق في إنهاء الحرب التجارية. لم تُلغِ الولايات المتحدة سوى جزء ضئيل من رسومها الجمركية، مُبقيةً رسوماً جمركية بنسبة 25 %على سلع صينية تُقدّر قيمتها بنحو 250مليار دولار أمريكي .وقد صعّدت إدارة ترامب الثانية حربها التجارية ضد بقية العالم.

قوبل استخدام الرسوم الجمركية بانتقادات شديدة من معظم الاقتصاديين الذين يزعمون أنها ضريبة على المستهلكين والشركات المحلية ، لا على المصدرين الأجانب. غالباً ما يتحمل المستهلكون الأمريكيون تكلفة الرسوم الجمركية في شكل ارتفاع في

الأسعار. كما تُنذر الرسوم الجمركية باتخاذ إجراءات انتقامية من دول أخرى، مما قد يضر بالمصدرين الأمريكيين والصناعات التي تعتمد على سلاسل التوريد العالمية. بشكل عام، أدت سياسة إدارة ترامب التجارية إلى نقاش معقد ومثير للجدل، إذ تسعى إلى معالجة اختلالات التجارة وحماية الصناعات المحلية، مع المخاطرة بارتفاع التكاليف واضطراب الاقتصاد العالمي.

السياسة التجارية

تُشكّل القواعد والسياسات الحكومية التجارة الدولية، مما يؤثر على حركة السلع والخدمات والاستثمارات والأشخاص عبر الحدود. وتُحفّز التطورات التكنولوجية، والتحولات الجيوسياسية، وتغيّرات سلاسل التوريد، والتحديات البيئية، استجابات سياسية متنوعة. ولموازنة الأولويات المحلية مع الاحتياجات الاقتصادية العالمية، يجب على الحكومات التعاون لتحقيق الاتساق مع مراعاة الظروف الفريدة. ونستكشف الانفتاح والقيود، وضرورة التنسيق ضمن مختلف أطر التجارة.

https://www.hinrichfoundation.com/global-trade/trade-policy

17 - ترامب والدولار الأمريكي والسياسة التجارية الأمريكية

هناك الكثير مما يُثير الاستياء في طريقة استنباط تعريفات ترامب. لكن لا بد من خفض قيمة الدولار الأمريكي بشكل فعلي إذا كان هدف السياسة هو إعادة الاقتصاد الأمريكي إلى التوازن الخارجي، بالنظر إلى المبالغة في قيمة الدولار واستمرار العجز في الإنفاق الأمريكي. كما أن إصلاح جانب العرض وزيادة الاستثمار في الولايات المتحدة ضروريان لتلبية رغبة واشنطن في تحقيق الاكتفاء الذاتي في قطاعات التصنيع الحيوية.

ستيوارت باترسون، 6مايو 2025

لم يسبق أن بلغ الفارق بين الناتج المحلي الإجمالي العالمي (GDP) المُقدّر بالدولار الاسمي والناتج المحلي الإجمالي العالمي المُقدّر بتعادل القوة الشرائية (PPP) هذا الحد. ففي عام 2023، بلغ الناتج المحلي الإجمالي العالمي (GDP) المُقدّر بتعادل القوة الشرائية 184 تريليون دولار أمريكي، مقارنةً بالقيمة الاسمية للناتج المحلي الإجمالي العالمي البالغة

106 تريليونات دولار أمريكي، أي بفارق قدره 78 تريليون دولار أمريكي. ويستخدم البنك الدولي الولايات المتحدة كمُقارن لحساب تعادل القوة الشرائية، لذا فإن حجم الاقتصاد الأمريكي متساوٍ من حيث القيمة الاسمية وتعادل القوة الشرائية.

بينما يعتقد قلة من الاقتصاديين أن أسعار الصرف السوقية وأسعار الصرف المُعادلة للقوة الشرائية يجب أن تتطابق دائماً، فإن المنطق السليم يُشير إلى أنه مع مرور الوقت، وفي غياب الحواجز التجارية، يجب أن يكون هناك ميل نحو المساواة. كان من المفترض أن تُشكل فترة العولمة المفرطة في العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين دافعاً رئيسياً للتقارب بين أسعار الصرف السوقية وأسعار الصرف المُعادلة للقوة الشرائية. إن حقيقة أن التجارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي تقترب من أعلى مستوى لها على الإطلاق، ومع ذلك فإن الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والناتج المحلي الإجمالي المُعادل للقوة الشرائية مرتفعة أيضاً، تُشير إلى وجود خلل خطير في آليات التعديل التي يُفترض أن تُوازن التجارة بمرور الوقت.

Figure 2 – Gap between world GDP at PPP and nominal terms (% of nominal GDP)

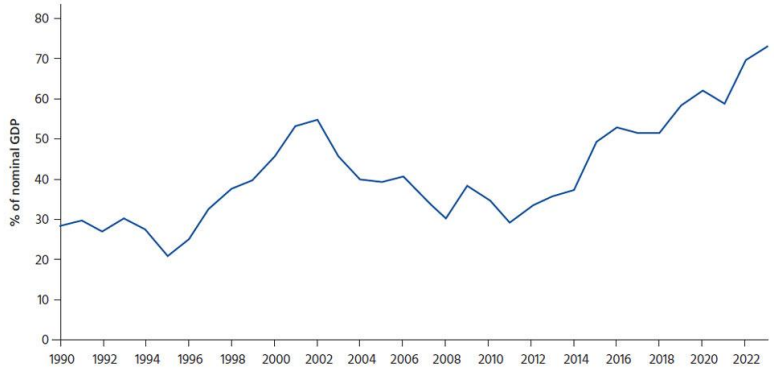

Source: World Bank

استمرت هذه الفجوة منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي، عندما بدأت سلسلة بيانات البنك الدولي، وظلت تسير في نفس الاتجاه. وكان رقم تعادل القوة الشرائية دائماً أكبر من الرقم المستمد من أسعار الصرف السوقية، مما يدل على أن مستويات الأسعار العالمية كانت دائماً أقل من مستويات الولايات المتحدة عند التعبير عنها بأسعار الصرف السوقية. هذا يعني أن قيمة الدولار كانت دائماً أعلى من قيمتها الحقيقية .

تُعدّ الصين أكبر مساهم في هذه الفجوة. بلغ الفرق بين مقياسي الناتج المحلي الإجمالي في الصين قرابة 17 تريليون دولار أمريكي، ما يُمثل 21.6% من إجمالي الفجوة العالمية. بلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للصين في عام 2023 ما يُعادل 126 تريليون يوان صيني، بينما بلغ متوسط سعر الصرف السوقي للدولار الأمريكي 7.08 يوان صيني لذلك العام، ما يعني أن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للدولار الأمريكي سيبلغ 17.8 تريليون دولار أمريكي. في المقابل، بلغ سعر الصرف وفقاً لتعادل القوة الشرائية 3.63 يوان صيني. وبهذا السعر، سيبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي للصين بالدولار الأمريكي 34.7 تريليون دولار أمريكي .

من اللافت للنظر أيضاً قلة الدول التي لديها سعر صرف باهظ الثمن على أساس تعادل القوة الشرائية مقارنةً بالولايات المتحدة. هذه الدول هي التي يكون ناتجها المحلي الإجمالي المُعدَّل وفقاً لتعادل القوة الشرائية أقل في الواقع من ناتجها المحلي الإجمالي بأسعار الصرف السوقية. تقتصر هذه المجموعة من الدول على سبع دول أو أقاليم فقط يبلغ إجمالي ناتجها المحلي الإجمالي الاسمي أقل من 1% من إجمالي الناتج العالمي. سويسرا هي الاقتصاد المهم الوحيد الذي يندرج ضمن هذه الفئة .

Table 1 – Gap between nominal GDP at market prices and at PPP

Economy	GDP gap	% of world total gap
China	16,865	22%
India	11,052	14%
European Union	7,840	10%
Arab World*	4,982	6%
Russia	4,433	6%
Indonesia	2,964	4%
Türkiye	2,484	3%
Brazil	2,283	3%
Japan	2,007	3%
Egypt	1,726	2%
Mexico	1,424	2%
World	77,937	100%

Source: World Bank

*Arab World includes Algeria, Bahrain, Comoros, Djibouti, Egypt, Iraq, Jordan, Kuwait, Lebanon, Libya, Mauritania, Morocco, Oman, Qatar, Saudi Arabia, Somalia, Sudan, Syria, Tunisia, United Arab Emirates, West Bank and Gaza, Yemen

في عام ٢٠٢٣ ، وهو آخر عام تتوفر فيه بيانات تعادل القوة الشرائية، بلغ إجمالي الصادرات الأمريكية ٣,٠٥ تريليون دولار أمريكي، بينما بلغ إجمالي الطلب المحلي في بقية العالم ٧٧,٥ تريليون دولار أمريكي. بمعنى آخر، لم تُلبِّ الصادرات الأمريكية سوى ٣,٩٪ من الطلب النهائي في بقية العالم. إذا زادت القوة الشرائية لبقية دول العالم بمقدار ٧٨

تريليون دولار أمريكي مع تحول أسعار صرف عملاتها إلى مستويات تعادل القوة الشرائية، فمن المنطقي توقع ارتفاع صادرات الولايات المتحدة من السلع والخدمات، بما يتناسب على الأقل مع ميل بقية العالم لشراء السلع والخدمات الأمريكية في عام ٢٠٢٣. في الواقع، من المرجح أن يؤدي ارتفاع القدرة على تحمل التكاليف إلى زيادة الميل الهامشي لباقي دول العالم لشراء السلع والخدمات الأمريكية .

يبدو أن إدارة ترامب قد توصلت إلى وجهة نظر مفادها أن ضعف الدولار وحده لن يكون كافياً لسد عجز الحساب الجاري الأمريكي. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن الإدارة قد خلصت، عن حق، إلى أن السلطات الصينية من غير المرجح أن تسهل ارتفاعاً حاداً في قيمة الرنمينبي، وأن الصين هي أكبر مصدر للإنتاج العالمي الذي يتجاوز الطلب المحلي. وهناك طريقة بديلة للنظر إلى اختلال التوازن في الحساب الجاري الأمريكي من خلال منظور فجوة الادخار والاستثمار. ففي حالة الولايات المتحدة، فإن معدل الادخار الإجمالي منخفض نسبياً مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، وهو غير كافٍ لتمويل تكوين رأس المال الثابت الإجمالي ذاتياً. وفي غياب زيادة كفاءة الاستثمار، فإن هذا من شأنه أن يقيد نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي عند مستوى لا يتناسب مع تحقيق هدف "جعل أمريكا عظيمة مرة أخرى ."

إن الرغبة في فك الارتباط بالتبعيات التجارية الضارة المحتملة، من خلال تعزيز الإنتاج المحلي في المناطق التي تآكل فيها التصنيع الأمريكي أو اختفى تماماً في العقود الأخيرة، ستتطلب مستويات أعلى بكثير من الاستثمار الكلي في الاقتصاد. وإذا أُريد تحقيق ذلك دون تدفقات رأس مال أجنبي صافية، وهو ما يترتب على توازن الحساب الجاري، فيجب أن يتم ذلك من خلال رفع معدل الادخار المحلي، مما يستلزم بطبيعة الحال انخفاضاً معاكساً في الاستهلاك المحلي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي .

هناك متغير آخر يتمثل في مدى إمكانية تقليص عجز القطاع العام دون التأثير على الناتج المحلي الإجمالي. إن تقليص عجز الحكومة الفيدرالية - الذي يتجاوز حالياً 6% من الناتج المحلي الإجمالي - سيساعد بشكل مباشر على تقليص الفجوة بين الادخار والاستثمار، ولكن على حساب الناتج المحلي الإجمالي ما لم يُعاد توزيع هذه الموارد على القطاع الخاص. إذا أمكن إعادة توزيعها بطريقة أكثر إنتاجية، فإن تقليص القطاع

الحكومي قد يؤدي في الواقع إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال مكاسب الإنتاجية الناتجة. إلا أن هذا سيستغرق وقتاً .

ينبغي أن تُخصَّص الرسوم الجمركية وغيرها من التدابير التجارية للشركاء في النظام التجاري العالمي الذين يستخدمون وسائل غير سوقية لمنع حدوث تعديلات في السوق، لا أن تُطبَّق على المشاركين المسؤولين الملتزمين بالقواعد في النظام. إذا نجحت أمريكا في تطبيق مزيج السياسات الصحيح، فقد ينتهي الأمر بالعالم إلى بيئة اقتصادية كلية عالمية أكثر استدامة وأقل تقلباً، تزدهر فيها التجارة .

مؤلف

ستيوارت باترسون، زميل باحث أول، مؤسسة هينريش

ستيوارت باترسون باحث أول في مؤسسة هينريش. اقرأ المزيد عن هذا الخبير وأحدث مقالاته.

https://www.hinrichfoundation.com/research/wp/trade-distortion-and-protectionism/trump-the-us-dollar-and-american-trade-policy

18 - أغنياء الكريبتو يعيدون البيتكوين إلى وول ستريت عن طريق أكبر مدير للأصول بالعالم

المؤلف عبدالله مشلب، تم النشر 22/10/2025, 10:42

أغنياء الكريبتو يعيدون البيتكوين إلى وول ستريت عن طريق أكبر مدير للأصول بالعالم

Investing.com - بدأ كبار حاملي البيتكوين بتحويل ثرواتهم الرقمية من عالم البلوك تشين إلى النظام المالي التقليدي عبر أدوات استثمار جديدة ظهرت مؤخراً في وول ستريت.

جيل جديد من الصناديق المتداولة في البورصة (ETF) يمنح الأثرياء في عالم العملات الرقمية طريقة مبتكرة لإدخال ثرواتهم المشفّرة في النظام المالي المنظم دون

الحاجة إلى بيعها، وذلك عبر صناديق تديرها مؤسسات مالية عملاقة مثل شركة بلاك روك.

حدث هذا التغيّر التنظيمي في الصيف الماضي، حيث فتح الباب أمام المستثمرين الكبار لتسليم عملات البيتكوين الخاصة بهم إلى صناديق ETF مقابل الحصول على أسهم في هذه الصناديق. هذا النوع من المعاملات شائع في الصناديق التقليدية، لكنه لم يُسمح به في منتجات البيتكوين إلا منذ يوليو الماضي. وتتميز العملية بأنها محايدة ضريبياً، إذ لا يُسجل فيها بيع ولا يتم تبادل نقدي، مما يحوّل البيتكوين من أصل رقمي متقلب إلى بند ثابت في كشف حساب استثماري يمكن الاقتراض بضمانه أو استخدامه كضمان أو حتى توريثه بسهولة.

مع تحول البيتكوين من أصل رقمي متقلب إلى بند ثابت في النظام المالي التقليدي، يصبح الاشتراك في Investing Pro ضرورة استراتيجية. من خلال WarrenAI، يمكنك تحليل فرص الاستفادة من هذه التحولات التنظيمية وتقييم تأثير عمليات التحويل العينية التي تجاوزت 3 مليارات دولار.

دخول بلاك روك إلى اللعبة وتحولات في سلوك المستثمرين

أعلنت شركة بلاك روك أنها سهّلت بالفعل تحويلات تتجاوز قيمتها 3 مليارات دولار بهذه الطريقة، وفقاً لما ذكره رئيس قسم الأصول الرقمية لديها، روبي ميتشنيك. كما أفادت شركة بيتوايز لإدارة الأصول بأن استفسارات المستثمرين الراغبين في نقل ممتلكاتهم إلى منصات إدارة الثروات أصبحت شبه يومية، بينما أوضحت شركة جالاكسي، المتخصصة في توفير السيولة، أنها نفذت بالفعل عدداً من هذه التحويلات.

إعلانات طرف ثالث. ليس عرضاً أو ترشيحاً من. يمكنك رؤية الإفصاح من هُنا أو إزالة الإعلانات.

قال ميتشنيك إن المستثمرين الكبار في البيتكوين بدأوا يدركون مزايا الاحتفاظ بأصولهم ضمن علاقة مالية قائمة مع مستشاريهم أو بنوكهم الخاصة، إلى جانب سهولة التعامل والتنظيم القانوني.

هذا التحول يمثل إعادة ابتكار جديدة لأكبر عملة مشفرة في العالم، إذ إن البيتكوين الذي وُلد كتمرد لامركزي ضد المؤسسات المالية التقليدية، أصبح الآن

يُستوعب تدريجياً في داخلها. حتى أولئك الذين تبنوا فكرة البيتكوين بوصفها أداة تحرر من النظام المالي القديم، باتوا يعترفون بأن بعض الجوانب العملية للاستثمار يمكن الوصول إليها بفاعلية أكبر من خلال القنوات التقليدية.

كيف تغيرت اللعبة؟ البيتكوين يصبح أصلاً مصرفياً شرعياً

من خلال استبدال البيتكوين بأسهم في صناديق ETF، يمكن للمستثمرين الاحتفاظ بنفس حصة الملكية في العملة الرقمية، ولكن ضمن إطار قانوني يعترف به النظام المالي. فحين تكون الأصول داخل حساب وساطة، يمكن استخدامها كضمان، أو الاقتراض مقابلها، أو تضمينها في خطط الميراث، وهي أمور كانت معقدة أو محفوفة بالمخاطر عندما كانت العملات محفوظة في محافظ رقمية خاصة.

يمنح إطار الصندوق المتداول الشرعية والسهولة، محولاً ما كان يُعتبر ثروة خارج النظام إلى أصل يمكن للمصارف والمستشارين الماليين التعامل معه ضمن قواعدهم المنظمة.

قال تيدي فوسارو، رئيس شركة بيتوايز، التي نفذت أول معاملة عينية عبر صندوقها BITB في أغسطس، إن وجود الأصول داخل النظام المالي التقليدي لا يزال يقدم فوائد ملموسة.

وضرب مثالاً بمستثمر يملك محفظة بقيمة مليون دولار على منصة لإدارة الثروات، بالإضافة إلى خمسة ملايين دولار من البيتكوين محفوظة خارجها. في هذه الحالة، قال فوسارو: «تعاملك منصة إدارة الثروات كعميل بقيمة مليون دولار فقط، ولكن عندما تنقل الخمسة ملايين دولار من البيتكوين إلى صندوق ETF وتحتفظ بها على المنصة نفسها، فإنك تنتقل إلى مستوى خدمة أعلى بكثير».

رفض ميتشنيك من بلاك روك الإفصاح عن عدد المعاملات التي نفذتها شركته ضمن صندوق IBIT، لكنه أوضح أن المزيد من الوضوح التنظيمي سيوسع حجم التداول والمشاركة من جانب البنوك الكبرى. وأشار إلى أن استفسارات العملاء تتراوح بين مستثمرين يرغبون في تحويل 20% فقط من ممتلكاتهم إلى شكل الصندوق، وآخرين يريدون تحويل كل أصولهم إلى النظام المالي التقليدي بالكامل.

وأضاف: «هناك فئة من المستثمرين تقول ببساطة: لنحوّل كل شيء بهذه الطريقة، فهذا أسهل أسلوب للاحتفاظ بهذه الأصول مستقبلاً».

وفي الوقت نفسه، بدأت المزيد من مؤسسات وول ستريت تبحث عن فرص للاستفادة من هذه المعاملات العينية. وقالت بلاك روك إن بعض البنوك تشارك بالفعل بشكل محدود في تسهيل هذه العمليات، خصوصاً في مرحلة إنشاء الصندوق، رغم أن اللوائح الحالية تسمح فقط للوسطاء غير المصرفيين بإتمام العملية الكاملة.

قال ويس غراي، الرئيس التنفيذي لشركة ألفا أركيتكت المتخصصة في استراتيجيات الاستثمار الضريبي، إن «الحياة في النظام المالي التقليدي أبسط بكثير، فقد قضينا قرناً في تحسين التكامل وسهولة الوصول والأمان، والآن بدأ حاملو البيتكوين يدركون ذلك». وختم قائلاً: «المفارقة العظمى أن البيتكوين وُلد للهروب من النظام المالي التقليدي، والآن أكبر حامليه هم من يسعون للعودة إليه».

https://sa.investing.com/news/cryptocurrency-news/article-3029250

19 - "فزغلياد": مخاوف من أزمة مصرفية أميركية تهدد الاقتصاد العالمي

النظام المصرفي الأميركي يواجه موجة جديدة من الاضطرابات المالية المقلقة (غيتي)

Published On 22/10/202522/10/2025

كشفت صحيفة فزغلياد الروسية في تقرير مطوّل عن مؤشرات متصاعدة لأزمة مالية جديدة قد تمتد آثارها إلى النظام الاقتصادي العالمي، على غرار ما حدث في عام 2008.

وأوضحت الكاتبة أولغا ساموفالوفا، أن الذهب ارتفع إلى مستويات قياسية جديدة تقترب من 4400 دولار للأوقية، في حين تراجعت الأسهم الأميركية وارتفعت عوائد سندات الخزانة، ما يعكس حالة توتر واسعة في الأسواق المالية.

وأشارت الصحيفة إلى أن السبب الرئيسي وراء هذا الاضطراب هو الخسائر الكبيرة التي تكبّدها مصرفان أميركيان نتيجة قروض متعثّرة، في مشهد يعيد للأذهان بدايات الانهيار المالي قبل 17 عاماً.

بوادر أزمة تتسع

تؤكد فزغلياد، أن شرارة الأزمة اشتعلت من جديد بعدما أعلن بنك زايونز خسائر بقيمة 50 مليون دولار في الربع الثالث، ما أدى إلى تراجع أسهمه بنسبة 13%، في حين هبطت أسهم بنك ويسترن ألايانس بنحو 11% إثر اكتشاف عملية احتيال مرتبطة بأحد المقترضين.

ارتفاع الذهب إلى 4400 دولار يعكس هلع المستثمرين من أزمة محتملة (رويترز)

ورغم مساعي السلطات الأميركية لاحتواء الوضع، فإن حالة القلق انتقلت بسرعة إلى الأسواق، وسط مؤشرات على هشاشة القطاع المصرفي.

وقال المحلل المالي توني سيكامور من شركة "آي جي" في تصريح نقلته وكالة رويترز، إن "الإجراءات التي اتُخذت عام 2023 كانت تهدف لتفادي أزمة مصرفية، لكنها في الواقع قد تكون مهدت الأرض لأزمة جديدة"، مشيراً إلى أن إفلاسات العام الماضي كانت مجرد مقدمة.

قلق المستثمرين و"جبل الجليد"

وأوضح الخبير الروسي ألكسندر باختين من شركة "غاردا كابيتال" أن الخسائر المعلنة ليست سوى "الجزء الظاهر من جبل الجليد"، وأن ما يخفيه النظام المالي الأميركي "قد يكون أخطر بكثير."

وقال باختين، إن حجم الخسائر المعلن -رغم تواضعه النسبي- أثار مخاوف عميقة لدى المستثمرين من أن تكون هناك بنوك أكبر تواجه مشكلات مشابهة، ما دفعهم إلى بيع الأسهم على نطاق واسع، وأدى إلى فقدان البنوك الأميركية نحو 7% من قيمتها السوقية خلال أسابيع قليلة.

ويضيف أن "الديون المتعثّرة في قطاع الأعمال الأميركي لم تعد مشكلة نظرية، بل أصبحت واقعاً يُنذر بانهيار تدريجي في بعض المؤسسات، مذكّراً بأن مجلس الاحتياطي الفدرالي الأميركي نجح مؤقتاً عام 2023 في إنقاذ بنكي "وادي السيليكون" و"فيرست ريبابليك"، لكنه فشل في 2008 حين اجتاحت الأزمة الاقتصاد العالمي وتسببت في إغلاق 500 مصرف أميركي بين 2008 و2015.

النظام المصرفي على حافة الخطر

يحذر باختين من أن خفض أسعار الفائدة وحده لن يكون كافياً لتفادي الأزمة المقبلة، مضيفاً أن "أحداً لا يعرف الحجم الحقيقي للمشكلات داخل النظام المصرفي الأميركي."

وأشار إلى أنه إذا تجاوزت القروض غير المسددة مستويات حرجة، فقد يؤدي ذلك إلى "أزمة شاملة يصعب احتواؤها"، لافتاً إلى أن مثل هذه الأزمات لا يمكن التنبؤ بها مسبقاً، لأن انهيار الثقة يحدث فجأة وبسرعة تفوق قدرة السلطات على التدخل.

الأزمة المصرفية الراهنة قد تمتد إلى الاقتصادات الكبرى في العالم (الأوروبية)

وفي السياق ذاته، أكدت الخبيرة المالية يوليا كوفالينكو، أن أزمة بهذا الحجم "لن تبقى داخل حدود أميركا"، موضحة أن انخفاض السيولة في البنوك الأميركية ينعكس فوراً على الاقتصاد العالمي نظراً لدور الولايات المتحدة المحوري في النظام المالي الدولي.

وقالت كوفالينكو، إن "ما يجري اليوم يشبه من نواحٍ كثيرة أزمة الرهن العقاري عام 2008، حيث تتكرر ظاهرة التعثّر في السداد والاحتيال المالي، ما يؤدي إلى تراجع استقرار المؤسسات الائتمانية."

تأثير متسلسل على روسيا والاقتصادات الناشئة

ورغم أن العلاقات الاقتصادية بين موسكو وواشنطن في أدنى مستوياتها، يرى باختين أن روسيا لن تكون بمعزل عن التداعيات. وأوضح أن الاقتصاد الروسي "لا يزال مندمجاً في الأسواق العالمية، وإن عبر قنوات مختلفة"، مضيفاً أن أي تراجع في الطلب

العالمي على السلع الأساسية مثل النفط والغاز والمعادن سينعكس سلباً على الصادرات الروسية.

وقال الخبير، إن النتيجة ستكون "انخفاضاً في تدفق العملات الصعبة وتراجعاً في قدرة الشركات على استيراد المعدات والمواد الخام"، ما سيؤدي إلى تباطؤ الإنتاج الصناعي وتراجع أرباح الشركات والإيرادات العامة.

وفي اختتام تقريرها، شددت فزغلياد على أن العالم يقف على حافة أزمة مالية جديدة، في ظل تراجع الثقة في النظام المصرفي الأميركي، وعودة الذهب ليؤدي دوره كـ"ملاذ أخير" في مواجهة انهيار محتمل في الأسواق، معتبرة أن "الأزمة هذه المرة قد تكون أعمق وأكثر شمولاً من تلك التي عرفها العالم عام 2008."

المصدر :فزغلياد

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/10/22/%D9%81%D8%B2%D8%BA%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D8%AE%D8%A7%D9%88%D9%81-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9

20 - بولندا... بلد يبعث من رماد التاريخ!

محمد مسلم، 2025/10/22، ح.م

بولندا هي مسقط رأس عقول ساهمت في تغيير العالم عبر التاريخ، يذكر منهم عالم الفلك والرياضيات، نيكولاس كوبرنيكوس، وعالمة الفيزياء، ماري سكوودوفسكا كوري. بلد ولد من رماد التاريخ ليبني مجدا مع بداية الألفية الثالثة. شعبها مسالم وديع، قناص للفرص، مجتهد ذو همة عالية.

وارسو هي العاصمة البولندية، تحصي ما يناهز الثلاثة ملايين نسمة، تنقسم إلى قسمين، يفصلهما نهر فيستولا. الجهة الشرقية لا تزال محافظة على معالمها التاريخية التي نهلت كثيرا من الثقافة والتراث المعماري الروسي بحكم الاعتبارات التاريخية المعروفة، أما القسم الغربي من النهر فقد اتشح بالمظاهر والثقافة الغربية، ويمكن للزائر أن يشاهد فيه عمارات عملاقة تتنافس فيما بينها، مناطحة عنان السماء. باختصار تلخص تناقضات وارسو بجلاء التفاوت بين الشرق والغرب.

يمكن لزائر وارسو أو "فارشافا" كما يسميها البولنديون، أن يتفاجأ باتساع شوارعها النظيفة، وبالتنظيم المحكم لحركة المرور فيها رغم الازدحام، كما يمكن

للمتجول فيها أن يلحظ حضورا فرنسيا في قلب المدينة من خلال سلسلة "أكور" للفندقة، التي تحصي العديد من العلامات، على غرار كل من "ماركير" و"نوفوتيل" وغيرها.. وقد انتصبت في قلب العاصمة بتسمياتها المرصعة بالأضواء الساطعة ليلا والتي تخطف أنظار المارة.

هذه الملاحظة سجلها أيضا المترجم خفيف الظل، مارشين غرودسكي، الذي تحدث لـ"الشروق" عن سبق الفرنسيين إلى الاستثمار في قطاع الفندقة في بولندا، بعد التحول الذي شهده هذا البلد في نهاية ثمانينيات وبداية تسعينيات القرن الماضي. فرنسا ورغم بعدها بعض الشيء عن بولندا، إلا أنها ترتبط بها بروابط خاصة تمتد لقرون، يجسدها وجود جالية بولندية في فرنسا، كان قد سبقها التحالف التاريخي مع نابليون الأول.. أصبحت بولندا اليوم أبعد ما تكون عن وريث حليفها السابق، روسيا، رغم قربها منه جغرافيا، لكنها باتت أقرب إلى حليفها الأكبر حاليا، الولايات المتحدة الأمريكية رغم عامل الجغرافيا، غير أن هذا لا يعني البتة أن بلاد العام سام لها الكلمة الأولى في وارسو، لأن العملاق الأوروبي، ألمانيا، استطاع أيضا منذ تحولات تسعينيات القرن الماضي أن يرسخ أقدامه في هذا البلد، بالاستثمارات الضخمة، ومن ثم تكريس نفوذه السياسي الذي لا يخطئه أي مراقب، يقينا من الساسة في برلين، بأن بولندا تعتبر عنصرا مهما لأمنها القومي في شرق أوروبا، حيث تربطهما حدود برية تمتد على طول 467 كلم. ويبدو النفوذ الألماني عبر الاستثمار حاضرا بقوة أيضا في جنوب غربي بولندا، وبالضبط في منطقة سيليزيا، التي عاصمتها كاتوفيتسا. هذه الأخيرة ضمتها ألمانيا البروسية أثناء الوحدة عام 1871، غير أن بولندا استعادتها بعد الحرب العالمية الثانية، التي انهزمت فيها ألمانيا النازية. وقد حطت "الشروق" الرحال بعاصمتها، كاتوفيتسا، بمناسبة احتضانها الطبعة الجديدة من "مؤتمر الحركية الجديدة".

ونحن متجهين جنوبا إلى منطقة سيليزيا، سجلنا حركية غير عادية بهذه المدينة، ورشات كبيرة لتوسيع خط السكك الحديدية، ونهضة عمرانية حديثة بمعايير عالمية تجتاح مدينة كاتوفيتسا. وقد سمعنا من مسؤول العلاقات مع الإعلام بالمنطقة الاقتصادية الخاصة في كاتوفيتسا، لوكاس بوركوفسكي، أن هذه المقاطعة وبعد ما كان اقتصادها قائما على استخراج الفحم الحجري والصناعات الثقيلة، ها هي اليوم تتحول

بقوة نحو الاقتصاد القائم على الابتكار والتكنولوجيا الدقيقة والذكاء الاصطناعي، وأن الصينيين والأمريكان والألمان واليابان ضخوا أموالا كبيرة في هذه المقاطعة الواعدة من حيث النشاط الاقتصادي غير التقليدي.

ووفق ما جاء على لسان المسؤول الإعلامي بالمنطقة الاقتصادية، فإن ما لا يقل عن 700 ألف مؤسسة تم إنشاؤها خلال الثلاثين سنة الأخيرة، التي تشكل عمر المنطقة الاقتصادية بمقاطعة سيليزيا، تم خلالها استحداث 100 ألف منصب شغل، ونحو ألف مشروع استثماري بقيمة حوالي 10 مليار أورو. وقد زار المنطقة سفير الجزائر بوارسو، محمد صلاح الدين بلعيد، وهو ما اعتبره المتحدث بداية للتعاون بين البلدين.

بداية التحول الكبير

إلى غاية نهاية ثمانينيات القرن الماضي، كانت بولندا . رغم كونها مستقلة رسميا . مجرد إحدى دول الكتلة الشرقية المتخلفة الدائرة في فلك الاتحاد السوفياتي البائد، وبمجرد سقوط النظام الموالي لموسكو، إثر الحراك الذي قاده كبير نقابي حوض السفن في ميناء غدانسك، ليخ فاليسا، بدأ التحول الكبير في تاريخ بولندا الحديث، الحافل بالإنجازات.

وكما يقول المثل السائر "عجلة السياسة تجر الاقتصاد"، فقد نجحت التحولات السياسية في هذا البلد الذي كتب له التاريخ والجغرافيا أن يعيش محشورا بين قوتين جارتين جبارتين توسعيتين تاريخيا، روسيا وألمانيا، في انتشال الاقتصاد البولوني من براثن التخلف الموروث عن الحقبة الشيوعية، مدفوعا بالسياسة الرشيدة للقادة الجدد لهذا البلد، ومدعوما بالاستثمارات القوية التي تدفقت عليه من جيرانه في أوروبا الغربية وعلى رأسهم العملاق الألماني.

ولا يخفى على أحد الحظوة التي لقيتها بولندا من قبل جيرانها في أوروبا الغربية، ويعتبر قبول انضمام وارسو إلى محفل الاتحاد الأوروبي بداية من عام 2004، إيذانا بدخول هذا البلد عصرا جديدا من الازدهار، بسبب ما يوفره هذا الفضاء الاقتصادي من فرص استثمارية هائلة ومن تحويل كبير للتكنولوجيا، وهذا من دون تجاهل الطاقات والإمكانات التي تتوفر عليها بولندا من جهة أخرى.

اقتصاد قائم على الابتكار

يعتبر اقتصاد بولندا اليوم سادس أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي والأكبر بين نظرائه من دول أوروبا الوسطى. ومنذ عام 2019، كان الاقتصاد البولندي ينمو بشكل مضطرد على مدى السنوات الثماني والعشرين الماضية، مسجلا رقما قياسيا في الاتحاد الأوروبي، فيما لم يتجاوزه سوى الاقتصاد الإيرلندي على المستوى الأوروبي والأسترالي على المستوى العالمي.

ويصنف البنك الدولي بولندا باعتبارها دولة ذات اقتصاد مرتفع الدخل، وتحتل المرتبة الحادية والعشرين على مستوى العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما أهلها لتكون عضوا ملاحظا في "مجموعة العشرين" لأكبر الاقتصاديات في العالم. كما يتسم اقتصاد بولندا بالتنوع الشديد، وهو اليوم يعتبر من الاقتصاديات الرائدة التي تعتمد بقوة على الابتكار، بفضل السياسات الحكومية القائمة على الاستثمار في هذا القطاع الحساس جدا.

وبفضل هذا التوجه الحكومي، احتلت بولندا المركز 41 في مؤشر الابتكار العالمي في عام 2023، وتقدمت مركزا واحدا في مؤشر عام 2024 لتصبح في المركز 40، وهو ما جعل بعض الأكاديميين البولنديين يشبهون بلادهم بـ"يابان أوروبا" في مجال الابتكار، كما جاء على لسان، أندري كوبيسياك، نائب مدير المعهد (البولندي) للعلوم الاقتصادية، في لقاء مع "الشروق" في العاصمة البولندية وارسو.

مؤتمر الحركية الجديدة..

وخلال تواجد "الشروق" في بولندا، احتضنت مدينة كاتوفيتسا بالجنوب الطبعة السادسة من "مؤتمر الحركية الجديدة" وهو أحد النشاطات الاقتصادية الكبرى الـ15 التي تقام خلال سنة. المؤتمر عبارة عن معرض دولي متنوع تغلب عليه مشاركة مصنعي السيارات والشاحنات الكهربائية والبطاريات، تحضر فيه بقوة المشاريع الابتكارية والخلاقة.

الحضور الأوروبي كان لافتا في طبعته السادسة، من خلال العلامات المشهورة مثل "فولكس فاغن" الألمانية و"فولفو" السويدية وبدرجة أقل "رونو" الفرنسية، كما كانت المشاركة اليابانية بمختلف ماركاتها، والكورية والصينية حاضرة بقوة أيضا. عادة ما تشهد هذه المناسبة التوقيع على العديد من الاتفاقيات المثمرة، على غرار ما حدث مع

تايوان، تضاف إلى اتفاقية قائمة مع كوريا الجنوبية لتصنيع البطاريات، وفق مصدر مسؤول بالجهة القائمة على المؤتمر.

مؤتمر الحركية الجديدة يهيئ الأرضية اللازمة لإقامة مشاريع ناشئة بما تنعم به بولندا من "استقرار في اللوائح القانونية المضبوطة والمكان المناسب، وهذا يشكل إطارا مناسبا يساعد على جذب الاستثمارات نحو بولندا، ولولا التحولات التي شهدتها بولندا، ما كان ليحدث هذا"، يقول المسؤول سالف الذكر.

بولندا.. ورشة مفتوحة على الهواء!

في القطار من العاصمة وارسو باتجاه عاصمة الجنوب، كاتوفيتسا، يشهد خط السكة الحديدية المكهرب والحديث، الممتد وسط سهول على امتداد البصر، أشغال توسعة جديدة. المشروع يندرج ضمن رؤية اقتصادية تستهدف ربط المدن بشريان السكك الحديدية، ممولا من قبل الحكومة المركزية بقيمة 2 مليار أورو ودعم من الصناديق الاستثمارية.

تحديات النموذج الاقتصادي البولندي تتطلب ترسيخ الفكر الابتكاري، ومن رحم ذلك، جاء التوقيع على إنشاء مركز التطوير المحلي للبحث بمنطقة كاوفيتسا، بدعم من الحكومة المركزية. وبفضل هذه الاستراتيجية أصبحت كاتوفيتسا، عاصمة للصناعات الدقيقة والذكية. ويثني لوكاس بوركوفسكي على دعم الأوروبيين لبلاده في التحول الذي عاشته، وهو يستحضر ذلك: "الاستثمار كان بقيمة الذهب. كنا نرحب بالاستثمار الألماني والفرنسي، وقد نجحنا في ذلك، ولكن على المدى القصير، لأن تكلفة العمل ارتفعت الآن"، يقول المسؤول ذاته.

من الناحية الاقتصادية، شكلت الحرب الدائرة في أوكرانيا بالقرب من حدودها الشرقية تحديات جديدة للاقتصاد البولندي. من الجانب الإيجابي، ساهم آلاف الأوكرانيين الذين فروا من جحيم الحرب واستقروا في البلد المجاور في النمو الاقتصادي البولندي من خلال توفير اليد العاملة، في الرفع من أدائه ومن ثم خلق الثروة وفرص العمل.

هاجس الدفاع يضغط على الميزانية العامة: منذ اندلاع الحرب بجوار بولندا، باتت بولندا أمام حتمية تطوير إمكاناتها الدفاعية تحسبا للوضع المتفجر الذي تعيشه

منطقة أوروبا الشرقية. وبسبب هذا المعطى الذي فرض نفسه، خصصت الحكومة البولندية ما لا يقل عن خمسة بالمائة من ميزانيتها للدفاع، وذلك في سياق رهانها على توفير ما تحتاجه من سلاح للدفاع عن أمن البلاد. ولم تكن الخطوة البولندية انفرادية في دول الاتحاد الأوروبي، بل كانت مستوحاة من بروكسل لمواجهة التحديات الأمنية القادمة من الشرق، وهو ما يفسر أيضا رصد ألمانيا، التي كانت إلى وقت قريب منزوعة السلاح، ما لا يقل عن 900 مليار أورو، من أجل تطوير ترسانتها العسكرية.

في السابق، لم تكن الصناعات الدفاعية مرحبا بها، يقول لوكاس بوركوفسكي، أما اليوم فأصبحت أولوية بسبب الوضع الجيوسياسي في المنطقة، في إشارة إلى الحرب الروسية الأوكرانية. ويراهن البولنديون على خبرة الأمريكان في هذا المجال، لكن ثقتهم كبيرة في أن يستثمر رجال الأعمال المحليين في الابتكار على مستوى هذا القطاع الحساس، وينفرون من الأنماط التقليدية الجاهزة.

يقول بوركوفسكي: "الحكومة بصدد صرف أموال أكثر على الأسلحة والتكنولوجيات المتقدمة في صناعة الدفاع والإنتاج محليا، ولذلك فتحنا المنطقة على الصناعات الدفاعية، والأنظمة الصاروخية"، ولكن من دون أن يحول ذلك عن اقتناء الطائرات المتقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية وكل ما يتعذر إنتاجه محليا.

عملاق البرمجيات البولندي مهتم بدخول السوق الجزائرية

خلال تواجد "الشروق" في وارسو، حظيت باستقبال من قبل فريق من إدارة مؤسسة أسيكو(ASSECO) ، وهي مجموعة بولندية متخصصة في تكنولوجيا المعلومات، وتُعد الشركة أكبر مصنّع للبرمجيات في أوروبا الشرقية، وسادس أكبر شركة في السوق الأوروبية. تقدم المجموعة حلولا في البرمجيات موجهة للبنوك وشركات التأمين، وتحصيل الرسوم، والرعاية الصحية، والمرافق، والتخلص من النفايات، وتتوفر على قاعدة عملاء تزيد عن 60 ألف عميل في أوروبا.

تبدو المجموعة استنادا، إلى مسؤوليها مهتمة جدا بالسوق الجزائرية، بالرغم من عدم تمكنها من الحصول على صفقات، حيث شاركت في خمسة عروض لحد الآن، وهو ما حزّ في نفسية مسؤوليها، الذين أكدوا أن مجموعتهم توفر خدمات برمجية لبنوك عالمية، على غرار العملاق الألماني، "دويتشه بنك"، و"فولكس فاجن بنك".. غير أن

السبب قد يبدو واضحا، ويتعلق بحساسية المناقصات التي شاركت فيها المجموعة، والمتمثلة في توفير حلول برمجية لبعض العروض، الأمر الذي تحكمه اعتبارات أبعد بكثير عن مجرد النجاعة والفعالية إلى أمور أخرى.العملاق البولندي الرائد في مجال البرمجية والحلول الذكية "أسيكو"، وعلى الرغم من عدم النجاح الذي تجرعه في عروض سابقة، يبدو ما زال مصمما على الدخول إلى السوق الجزائرية.

تعاون دون الطموحات! : خلال اللقاءات التي جمعت "الشروق" بمختصين في بولندا، كان الاستغراب حاضرا في كل مرة، من محدودية التعاون الاقتصادي مع الجزائر، رغم الاعتبارات التاريخية المعروفة، فالبلدان كانا من بين أوائل الدول التي شهدت تحولات سياسية واقتصادية في العشرية الأخيرة من القرن العشرين. وقد أكدت مصادر من السلطات البولندية (وزارة الخارجية) وجود عروض من حكومة وارسو، كما يجري التخطيط لتكثيف العلاقات في المجال الاقتصادي.

https://www.echoroukonline.com/%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%86%D8%AF%D8%A7-%D8%A8%D9%84%D8%AF-%D9%8A%D8%A8%D8%B9%D8%AB-%D9%85%D9%86-%D8%B1%D9%85%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***

M E A K–Weekly Economic Report	م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي
Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry	الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

تحية طيبة،

أرسل لكم م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2025/552

قضايا الاقتصاد العالمي – التكنولوجيا، المعادن النادرة، النفط، أمريكا

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 16 تشرين الثاني، July 16 October

هذا التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية.

تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول.

ملاحظة :يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف: هنا

M E A K Weekly Economic Report No. 552,

Global economic issues – technology, rare metals, oil, America

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

Download link for the report in PDF format: [here]